Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشّعبيــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم إقتصادية التخصص : مالية، نقود وتأمينات

مستقبل البنوك الخاصة في الجزائر

دراسة مقارنة حالة بنك سوسييتي جنيرال الجزائر والبنك الوطني الجزائري

مقدمة من قبل الطالبة :
- بلكيحل هجيرة زينب

تحت إشراف الأستاذ:
- د. رمضاني محمد

أعضاء اللجنة المناقشة:

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د. بن حمو محمد عصمت	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مشرفا	د. رمضاني محمد	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
ممتحنا	د. بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2017/2016

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

الإهداء

الحمد لله الذي كان العون الأول والأخير حتى أرى

هذا العمل يشرفني أن أتقدم بكل فخر و احترام لأهدي ثمرة جهدي إلى نور حياتي ووجداني

إلى التي أبصرت الدنيا من خلالها وأدركت الغاية بفضلها إلى التي من منحتني كل شيء و التي

بدلت جهدها حتى أصل إلى ما وصلت إليه إلى منبع الحنان إلى أمي الغالية و الحنونة حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها.

إلى الذي رباني إلى طاعة لله ورسوله إلى من علمني أن الدنيا صبر و الذي شقي من اجل أن اسعد وتعب لارتاح و إلى الذي ساعدني حتى أكمل دراستي ماديا ومعنويا، أبي الغالي أطال في عمره .

إلى الأعمدة التي أظل ارتكز عليها الصمود إخوتي الذي تربيت معهم في بيت واحد

ليلى أحمد عمر حورية و الصابرية

والى كل أساتدتي.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

الحمد لله أولا وأخيرا

ثم أتقدم بخالص شكري وامتناني لكل من أعانني على إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف

الدكتور رمضاني محمد على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات طول فترة إنجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في

مناقشة هذا البحث وتقييمه.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

الـــفـــهرس

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

قائمة المحتويات:

الفهرس	الصفحة
الإهداء	
المقدمة العامة	**01**
الفصل الأول:إصلاحات الجهاز المصرفي و بروز البنك الخاصة	
مقدمة الفصل	**04**
المبحث الأول:مراحل تطور الجاز المصرفي في الجزائر	**05**
المطلب الأول:مرحلة التأسيس (1962-1970)	**05**
المطلب الثاني:مرحلة التخطيط المالي للاقتصاد(1970-1986)	**06**
المطلب الثالث:نظام المصرفي الجزائري	**06**
المبحث الثاني:قانون النقد و القرض	**10**
المطلب الأول:تعريف قانون النقد و القرض	**10**
المطلب الثاني:أهداف قانون النقد و القرض	**10**
المطلب الثالث:تعديلات قانون النقد و القرض	**11**
المبحث الثالث:الحاجة إلى البنوك الخاصة في الجزائر	**14**
المطلب الأول:فتح القطاع المصرفي أمام البنوك الخاصة و الأجنبية	**14**
المطلب الثاني:بروز البنوك الخاصة	**15**
المطلب الثالث:دور البنوك الخاصة في دعم قطاع الخاص الاستثماري	**19**
خلاصة الفصل	**22**
الفصل الثاني:البنوك الخاصة و التحديات التي تواجهها	
مقدمة الفصل	**23**
المبحث الأول:البنوك الخاصة	**24**
المطلب الأول:نشأة البنوك الخاصة	**24**
المطلب الثاني:مفهوم و خصائص البنوك الخاصة	**25**
المطلب الثالث:وظائف الحديثة و أهداف البنوك الخاصة	**26**
المبحث الثاني:مؤشرات الجهاز المصرفي	28
المطلب الأول:هيكل الودائع	28
المطلب الثاني:هيكل القروض	30
المطلب الثالث:مؤشرات الصلابة	31

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

المبحث الثالث:تحديات الجهاز المصرفي	32
المطلب الأول:المنافسة البنكية	32
المطلب الثاني:مشاكل و معوقات جهاز المصرفي الجزائري	35
المطلب الثالث:العراقيل التي تواجهها البنوك الخاصة	38
خلاصة الفصل	41
الفصل الثالث:تقييم مستقبل بنك سوسيتي جنرال الجزائر كبنك خاص بالمقارنة مع البنك الوطني الجزائري	
مقدمة الفصل	42
المبحث الأول:تقديم بنك سوسيتي جنرال	43
المطلب الأول:نشأة و تطور بنك سوسيتي جنرال الجزائر	43
المطلب الثاني:تعريف بنك سوسيتي جنرال الجزائر وخصائصه	44
المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتي جنرال و أهدافه	46
المبحث الثاني:أساسيات بنك سوسيتي جنرال الجزائر	49
المطلب الأول:منتجات و خدمات بنك سوسيتي جنرال الجزائر	49
المطلب الثاني:استراتيجيات بنك سوسيتي جنرال الجزائر	53
المطلب الثالث:إدارة المخاطر في بنك سوسيتي جنرال الجزائر	54
المبحث الثالث:تقديم البنك الوطني الجزائري	55
المطلب الأول:تعريف البنك الوطني الجزائري	55
المطلب الثاني:أهداف ووظائف البنك الوطني الجزائري	56
المطلب الثالث:منتوجات و خدمات البنك الوطني الجزائري	57
المبحث الرابع:مستقبل بنك سوسيتي جنرال الجزائر عن طريق قياس التنافسية البنكية مع البنك الوطني الجزائري	57
المطلب الأول:هيكل الودائع لبنك سوسيتي جنرال الجزائر و بنك الوطني الجزائري	58
المطلب الثاني: هيكل القروض لبنك سوسيتي جنرال الجزائر و بنك الوطني الجزائري	59
المطلب الثالث:تحليل النتائج المالية للبنكين	61
خلاصة الفصل	63
الخاتمة العامة	64
قائمة المراجع	67
الملاحق	

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	هيكل الودائع في البنوك العمومية و الخاصة	28
2	حصة البنوك العمومية و البنوك الخاصة	29
3	توزيع القروض الممنوحة حسب القطاع	30
4	حصة البنوك العمومية و البنوك الخاصة	30
5	تطور عدد العاملين في بنك سوسيتي جنرال الجزائر	53
6	هيكل الودائع لبنك سوسيتي جنرال الجزائر و البنك الوطني الجزائري	58
7	هيكل القروض لبنك سوسيتي جنرال الجزائر و البنك الوطني الجزائري	59
8	النتائج المالية للبنكين	61

فهرس أشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	النظام النقدي و المالي بعد إصلاح 1970	09
2	هيكل الودائع في البنوك العمومية و الخاصة	29
3	توزيع القروض الممنوحة حسب القطاع	31
4	الهيكل التنظيمي لبنك سوستي جنرال الجزائر	47
5	عدد الموظفين	54
6	هيكل الودائع للبنكين	58
7	هيكل القروض للبنكين	60
8	هيكل النتائج المالية للبنكين	61

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

قائمة المختصرات و الرموز

البنك الوطني الجزائري: BNA

القرض الشعبي الجزائري: CPA

بنك الجزائر الخارجي : BEA

بنك التنمية المحلية : BDL

البنك الفلاحي للتنمية الريفية :BADR

البنك الجزائري للتنمية : BAD

10/90: قانون النقد و القرض

البنك التجاري و الصناعي الجزائر :BCIA

التعاونية الجزائرية للبنك : CAB

البنك الدولي الجزائري :BGA

بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة : BACMIC

المؤسسة العربية المصرفية الجزائر : ABC

ترست بنك الجزائر:TBA

بنك الخليج الجزائر :AGB

فرنسبنك الجزائر: SPA

بنك سوسيتي جنرال الجزائر: SGA

مديرية الشركات الدولية الكبيرة : DGEI

مديرية الشركات الوطنية الكبيرة : DGEN

البنك الوطني الجزائري: BNA

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

المقدمة

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

المقدمة العامة:

أدت التطورات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي إلى التأثير على الأنظمة و الأنشطة المصرفية و المالية،وكباقي الاقتصاديات الأخرى مر الاقتصاد الجزائري بعدة تطورات منذ الاستقلال إلى يومنا هدا،حيث مر بعدة مراحل كانت لكل مرحلة منها مميزات و عيوب،مما جعلت السلطات العمومية في الجزائر إلى تفكير لإدخال إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي.

و لان للبنوك دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و النهوض بالاقتصاديات الدول ،كان و لابد النظر لإصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري ،و بموجب قانون النقد و القرض الذي سن في 14 أفريل 1990 الذي كان له أثر في التغييرات الجذرية للجهاز المصرفي و السماح للبنوك الخاصة و الأجنبية من الدخول إلى هدا القطاع و الاستثمار فيه من خلال تصريح يمنح من طرف بنك الجزائر.

و من الملاحظ أن عدد هده البنوك في تزايد مستمر خصوصا بعد تحسن الظروف الاقتصادية و السياسية،بالإضافة إلى تحفيز الدولة لهده البنوك للاستثمار و دلك بإلغاء القيود و العراقيل ،و لنهوض بالقطاع البنكي يجب أن يتوفر جو تنافسي بين البنوك القائمة في القطاع اد أن المنافسة البنكية تزيد من فعالية القطاع و تمنحه القوة و القدرة على التصدي و مواجهة القوى الخارجية المنافسة.

إن إنشاء البنوك الخاصة هو الكفيل بإعادة هيكلة الجهاز المصرفي في الجزائر،و كون السوق المصرفية الجزائرية لا زالت حديثة يمكنها استيعاب عدد أكبر من البنوك الخاصة الوطنية و الأجنبية من جهة،و من جهة أخرى السوق الجزائرية لا تزال غير مستقلة بشكل تام .

مما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية الآتية:

كيف يمكن تقييم مستقبل البنوك الخاصة في الجزائر؟

و تتفرع عن هده الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

- فيما تتمثل إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري؟
- ماهي العراقيل و التحديات التي تواجه البنوك الخاصة في الجزائر؟
- كيف هو أداء بنك سوسيتي جنرال الجزائر في السوق المصرفية؟

فرضيات الدراسة:

بغرض معالجة الإشكالية المطروحة و تحقيق أهدافها نضع الفرضيات التالية:

- أدت الإصلاحات التي شهدها القطاع البنكي الجزائري في إطار انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق و تحرير القطاع المصرفي إلى ظهور عدة بنوك خاصة و أجنبية التي كانت السوق المصرفية بحاجتها،و الدور الذي تلعبه في دعم القطاع الخاص.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

- تتميز البنوك الخاصة بمجموعة من الخصائص و المميزات و تمارس نشاطها وفق إمكانيتها و أهداف المسطرة لها،لكن رغم هدا تعرف تحديات و معوقات التي تعرقل نشاطها بالإضافة إلى احتكار التي تمارسه البنوك العمومية في السوق المصرفية.
- يتم تقييم أداء البنك الأجنبي الخاص سوسيتي جنرال من خلال تسجيله للنتائج الايجابية في نسبة القروض الممنوحة و تحقيق اكبر ربح مع أقل مخاطرة،كما يسعى إلى استحداث خدماته مصرفية جديدة و مبتكرة.

أهمية الدراسة:

توضح لنا هده الدراسة أهم الإصلاحات التي مر بها الجهاز المصرفي الجزائري مند الاستقلال الى يومنا هدا ،و بروز البنوك الخاصة و الأجنبية التي كان لها دور فعال في التنمية الاقتصادية و انتعاش السوق المصرفية ،كما تسعى البنوك الخاصة و الأكثرية منها الأجنبية إلى رفع أدائها و ضمان مستقبلها من خلال ارتفاع حصصها و انتشارها عبر كافة التراب الوطني و استثمارها في القطاع المصرفي الجزائري.

أهداف الدراسة:

- عرض أهم الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري و ظهور البنوك الخاصة في الجزائر.
- دور البنوك الخاصة في تمويل التنمية الاقتصادية.
- دراسة مؤشرات الجهاز المصرفي لقياس التنافسية بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة.
- التعرف على واقع البنوك الخاصة في الجزائر و العراقيل التي تواجهها.
- تسليط الضوء على هدا الموضوع نظرا لأهميته و كتقييم لمستقبل البنوك الخاصة في الجزائر.

دراسات السابقة:

من الدراسات النظرية و التجريبية التي اعتمدنا عليها في بحثنا هدا:

حبار عبد الرزاق ،أبحاث اقتصادية و إدارية تحت عنوان"تطور مؤشرات الأداء و مسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري"العدد العاشر ديسمبر 2011،جامعة شلف،حيث اهتم الباحث بأهم الإصلاحات التي مر بها القطاع المصرفي الجزائري مع ذكر للبنوك الخاصة و الأجنبية التي ظهرت و اهتم بدراسة الأداء المصرفي .

صفاء حمادي،مذكرة لنيل شهادة الماستر تحت عنوان"تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر"جامعة الوادي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،سنة 2014-2015 ،حيث استعرضت الباحثة في مذكرتها إلى أهمية البنوك الخاصة في الجزائر لما تقدمه من خدمات مصرفية خاصة مع ذكر أنها تواجه مجموعة من التحديات و العراقيل في القطاع المصرفي ،وأن البنوك الخاصة تقيم على أساس المؤشرات .

صحراوي انتصار،مذكرة لنيل شهادة الماستر تحت عنوان "مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري"جامعة الوادي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم تسيير،سنة2014-2015،اهتمت في بحثها على تسليط الضوء في إمكانية البنوك الخاصة في ترقية الاقتصاد الوطني

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

منهج البحث:

بهد الدراسة المعمقة و الشاملة و الإلمام بمختلف العناصر اعتمدنا على المنهجين التاليين:

- المنهج الوصفي :يستخدم كأسلوب لوصف الإطار النظري في بحثنا.
- المنهج التحليلي: استخدمناه في دراسة الحالة ،كدراسة بنك سوسيتي جنرال الجزائر و بنك الوطني الجزائري و تحليل نتائجهما.

محتوى الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة سنحاول تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ،حيث يتناول كل فصل جانب من جوانب الموضوع و المتمثلة في:

يتناول الفصل الأول:إصلاحات الجهاز المصرفي و بروز البنوك الخاصة (تطور الجهاز المصرفي الجزائري و إصدار قانون النقد و القرض وكذلك بروز البنوك الخاصة).

أما الفصل الثاني: يتناول البنوك الخاصة و التحيات التي يواجهها.

و في الفصل الثالث:قمنا بدراسة حالة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر كبنك خاص بالمقارنة مع البنك الوطني الخاص.

و في الأخير نختم بحثنا بجملة من النتائج و التوصيات.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

الـفـصـل الأول

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

مقدمة الفصل:

شهد النظام المصرفي الجزائري تغيرات وتطورات وإصلاحات تمت على عدة مراحل فبعد الاستقلال ورثت الجزائر نظاما مصرفيا واسعا قائما على النظام الليبرالي، لكن المفارقة أن المنهج الاقتصادي الذي تبنته الجزائر في هذه المرحلة هو النظام الاقتصادي الاشتراكي القائم على التخطيط مما خلق نوعا من التناقض في هذه المرحلة، لتأتي بعد ذلك مرحلة جديدة وهي مرحلة التأميمات التي انعكست سلبا على بعض الجوانب خاصة مع عدم وجود إطارات وطنية قادرة على التسيير مما أدى إلى هجرة الأموال إلى الخارج مع المهاجرين.

هذه المفارقات والتناقضات نتج عنها إختلالات هيكلية ووظيفية على مستوى الجهاز المصرفي، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى القيام بإصلاحات على مستوى الجهاز المصرفي.

و مع الإصلاحات الجديدة التي أتى بها قانون النقد و القرض سنة 1990،تبنت الجزائر هده الإصلاحات بهدف تحرير القطاع المصرفي و فتحه أمام المنافسة و السماح بإنشاء البنوك الخاصة الوطنية و المختلطة و الترخيص بفتح فروع البنوك الأجنبية في الجزائر و نتيجة لدلك أصبح الإصلاح المصرفي في الجزائر مرتبطا بتطوير الخدمات المصرفية و دور الذي تلعبه البنوك الخاصة من دعم القطاع الاقتصادي.

و سيتم التطرق في الفصل الأول إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: مراحل تطور الجهاز المصرفي في الجزائر
- **المبحث الثاني**:قانون النقد و القرض
- **المبحث الثالث**:الحاجة إلى البنوك الخاصة في الجزائر

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

المبحث الأول:مراحل تطور الجهاز المصرفي في الجزائر

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع للأجنبي و قائم على أساس الاقتصاد الحر الليبرالي،و قد نتج عن هزيمة فرنسا و خروجها من الجزائر جملة تغيرات في النظام المصرفي الذي أوجدته فيها، و من أهمها:

1-تغيرات قضائية تتمثل في تغيير مقرات المصارف و توقفها نهائيا عن العمل.

2-تغيرات إجرائية و إدارية تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك.

3-تغيرات مالية تمثلت في سحب الودائع و هجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين.

4-تغيرات سياسية و اقتصادية تمثلت في التوجهات الجديدة للجزائر المستقلة.

و قد نتج عن مجموع تلك التغيرات مايلي:

1-تقلص شبكة الفروع .

2-زوال شبه كامل للمصارف المحلية و الصغيرة.

3- تصدع البنوك المتخصصة و لاسيما الزراعية منها.

4-استحالة التخطيط الاقتصادي.

المطلب الأول:مرحلة التأسيس(1962-1970)

قد شهدت هده الفترة رفض النظام المصرفي الأجنبي تمويل الاقتصاد الجزائري،و كان الشغل الشاغل للسلطات وضع قاعدة أساسية للنظام المصرفي الجزائري حيث تم في هده المرحلة تأميم المنشات المصرفية ، ففي هده المرحلة سنتطرق إلى:

- 29 اوت1962:تم فصل الخزينة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية.
- ديسمبر 1962:تأسيس البنك المركزي الجزائري كبنك إصدار ،و تأسيس الخزينة الجزائرية.
- 1963:تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية.
- 1964:إصدار العملة الوطنية هي الدينار الجزائري.
- 1964:إنشاء الصندوق الوطني للادخار و الاحتياط.
- 1966:تأميم شبكة البنوك الأجنبية و اختصاص البنك الجزائري في إصدار العملة.[1]

[1] شاكر القزويني،محاضرات في اقتصاد البنوك،جزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،2008،ص54.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

المطلب الثاني: مرحلة التخطيط المالي للاقتصاد(1970-1986)

في هده المرحلة كان النظام المصرفي مرتبطا مباشرة بالسياسة الاقتصادية و المالية للدولة فتحولت البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط،مهمتها الوحيدة تمويل المشاريع لدلك كان توزيع القروض يخضع لمراسيم إدارية دون الأخذ بعين الاعتبار مردودية المؤسسة فأصبحت البنوك مجرد صناديق ملزمة بتغطية المؤسسات العمومية و الموارد النقدية حسب احتياجاتها ،مصدر هده الموارد غالبا ما كان إصدارات البنك المركزي من نقود.[1]

و مع بداية الثمانينات قامت الحكومة الجزائرية بسلسلة من الإجراءات التي كانت تهدف إلى التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه و مؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس و قواعد السوق،هو إصدارها قانون بنكي جديد و الخاص بقانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القروض.

جاء هدا الإصلاح ليعيد الاعتبار للمؤسسة البنكية و هدا من خلال:

- استعادة البنك المركزي لمكانته كبنك للبنوك ،يملك السلطة على البنوك التجارية.
- تقسيم النظام البنكي إلى مستويين،بنك مركزي يمثل الملجأ الأخير للإقراض،و بنوك تجارية تعمل تحت سلطة البنك المركزي.
- استعادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال قيامها بوظائفها الأساسية و هي تعبئة الادخار و منح القروض المقدمة و مدتها مع إمكانية ردها.
- تقليص دور الخزينة في التمويل.
- إنشاء هيئات رقابة مصرفية ،و هيئات استشارية أخرى.

أما على مستوى هيكل النظام البنكي فقد قام إصلاح 1986 بإعادة هيكلة النظام المصرفي و هدا بهدف زيادة التخصص البنكي ،بحيث أن كل بنك يتخصص في تمويل قطاع معين و هدا التخصص في المقابل قلل نوعا ما من احتكار مجموعة من البنوك لتمويل الاقتصاد .

المطلب الثالث: النظام المصرفي في الجزائر

يمكن القول بان النظام المصرفي في الجزائر حاليا يتضمن دائرتين:

- الدائرة الأولى مصرفية مالية و تشمل بنكا مركزيا و أربعة بنوك ودائع و بنكا متخصصا و سوف نذكر مايلي :

[1] بلجيلالي فتيحة،بلعباس نور الدين،دور النظام المالي الجزائري في التنمية الاقتصادية،مذكرة تخرج شهادة ليسانس، مستغانم ،كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،2008-2009،ص14.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

أ-البنك المركزي:

تم تأسيس هدا البنك بالقانون رقم 144/62 بتاريخ 1962/12/13 ،و هو مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية و استقلال مالي [1].و له استنادا للمادة الخامسة من قانون تأسيسه حق فتح فروع في البلاد حسب الحاجة ،و رأسمال البنك هو 40 مليون فرنك جديد مملوك للكامل للدولة.و له امتيازات عن باقي البنوك كما يعتبر بنك الدولة .

ب-البنوك التجارية:

1-البنك الوطني الجزائري BNA :

و قد أنشأ في 1966/06/13 [2] لكي يحل محل كل من البنك التجاري و البنك الفلاحي،فهو يعتبر بنك ودائع و استثمارات و بنك المنشات الوطنية و كذلك بنك يتوجه للداخل و الخارج و بنك التسيير الذاتي للزراعة و قد شهد هدا الأخير توسع فروعه و تضخمه.

2-القرض الشعبي الجزائري CPA:

و قد تأسس بالمرسوم الصادر في 1967/05/14 برأسمال قدره 15 مليون دينارا.و قد ورث البنك مجموع فعاليات البنوك الشعبية التي كانت موجودة في الجزائر و وهران و قسنطينة و عنابة و كذلك الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي ،و قد اندمجت به فيما بعد ثلاث بنوك أجنبية بعد تأميمها ،و هو يعتبر بنك و دائع .

3-بنك الجزائر الخارجي BEA:

أنشئ في 1 0اكتوبر 1967 حسب مرسوم رقم 204/67 برأسمال قدره 20 مليون دينار.و تأسيسه يمثل الحلقة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي [3] ،كما يعتبر بنك ودائع مملوك للدولة و خاضع للقانون التجاري ، و وظيفته الأساسية تسهيل تنمية الصلات الاقتصادية بين الجزائر و الدول الأخرى كما انه يسهل عملية التصدير بمنح ضمانات للمصدرين الجزائريين و يضع اتفاقيات إعتمادات مع البنوك الأجنبية.

4-بنك التنمية المحلية BDL:

و هو احدث البنوك في الجزائر تأسس نتيجة تقسيم و تخفيف مهام القرض الشعبي الوطني،و قد تأسس بالمرسوم رقم 85/85 في 1985/04/30 برأسمال قدره نصف مليار دينار.

5-البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR:

تأسس بالمرسوم المرقم 82/206 بتاريخ 1982/03/13 و أنيط به تمويل هياكل و نشاطات الإنتاج الزراعي و كل الأنشطة المهدة أو المتممة للزراعة،و بما انه بنك متخصص ادن مهمته تمويل القطاع الفلاحي و الأنشطة المختلفة

[1] محفوظ لعشب،الوجيز في القانون المصرفي الجزائري،ط3،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2008 ،ص30.

[2] الأمر رقم 66-178 الصادر في 13 جوان 1966 المتعلق بإنشاء البنك الوطني الجزائري.

[3] قطوس حميد،تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق،رسالة ماجستير،الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2001،ص103.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

في الريف و دلك بقصد تطوير الريف و تطوير الإنتاج الغدائي على الصعيد الوطني، و قد تأسس بالرأسمال قدره مليار دينار جزائري .

– الدائرة الثانية ادخارية–استثمارية و هي تشمل بنكا للتنمية و صندوقا للادخار،و قطاع التامين.

1-البنك الجزائري للتنمية BAD:

و تأسس بالقانون الصادر في 1963/05/07 باسم الصندوق الجزائري للتنمية caisse و دلك لملأ الفراغ الذي أحدته توقف البنوك الكبرى الفرنسية، وقد أنشئ هدا البنك بقصد منح القروض متوسطة و طويلة الأجل.

و في عام 1971 تغير اسمه من صندوق إلى بنك و قد نخصص بالقروض الطويلة فقط ،و كان نشاطه واسع إذ يشمل الصناعة و الطاقة و التجارة و السياحة و النقل و الصيد مع التذكير بان دور البنك يقتصر عل تمويل الجانب المتعلق بتكوين رأس المال الثابت في تلك القطاعات. [1]

2-الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP:

أنشئ في 1964/08/10 بالمرسوم رقم 227/64 و يتشكل من فروع متصلة بالمقر الرئيسي في العاصمة و مكاتب بريد تقوم بجمع المدخرات لحساب الصندوق.و يدير CNEP ثلاثة أنواع من الموارد :

أموال الادخار ،أموال الهيئات المحلية،و أموال منتسبي الهيئات المحلية و المستشفيات و بدلك تأتيه الموارد من القطاع العام و القطاع شبه العام و القطاع الخاص .

و طبيعة عمل الصندوق تتلخص بتحويل المدخرات الجارية إلى قروض متوسطة و طويلة الأجل،و هده الحالة استثنائية لمنشاة مالية تتعامل بودائع حين الطلب و هدا لوجود ضمان من الدولة (الخزينة) .[2]

3-قطاع التامين:

يمكن تعريف التامين بأنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له مبلغا من المال في حالة تحقق الخطر المبين في العقد و دلك مقابل قسط يدفعه المؤمن له للمؤمن.

في عام 1962 كان سوق التامين في الجزائر في أيدي الأجانب كليا ،و في عام 1963 أنشأت الدولة شركتين للتامين :[3]

أ-الصندوق الجزائري للتامين و إعادة التامين CAAR:

تأسس بالقانون رقم 197/63 في 1963/06/08 ،و هدا على أساس سد الثغرة الحاصلة من تراجع الشركات الأجنبية .و قد سمح للصندوق بتولي كل الأعمال التامين عدا مخاطر الزراعة و حوادث العمل .وطبقا للقانون الوزاري في 1975/05/21 فقد كلف الصندوق بتغطية المخاطر الصناعية و الحريق و مخاطر النقل (البري و البحري و الجوي) و المسؤولية المدنية ،و الآن يتولى الصندوق عمليات التامين في القطاعات الاقتصادية و الصناعية الكبرى .

---

[1] محمود حميدات،مدخل التحليل النقدي،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1966،ص130 .

[2] شاكر القزويني،محاضرات في اقتصاد لبنوك ،مرجع سبق ذكره،ص66،67.

[3] شاكر القزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص69.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

ب-الشركة الجزائرية للتامين SAA:

تأسست في 1963/12/12 بالتعاون مع مصر لعدم وجود مؤهلات الوطنية ،و في ماي 1966 تم تأميمها.و لقد أسندت لها مند 1975 وظائف تامين متعددة كالتأمين ضد الأضرار و السرقة و المسؤولية المدنية و كدا حوادث المرور.

الشكل رقم(I-1):النظام النقدي و المالي بعد إصلاح 1970

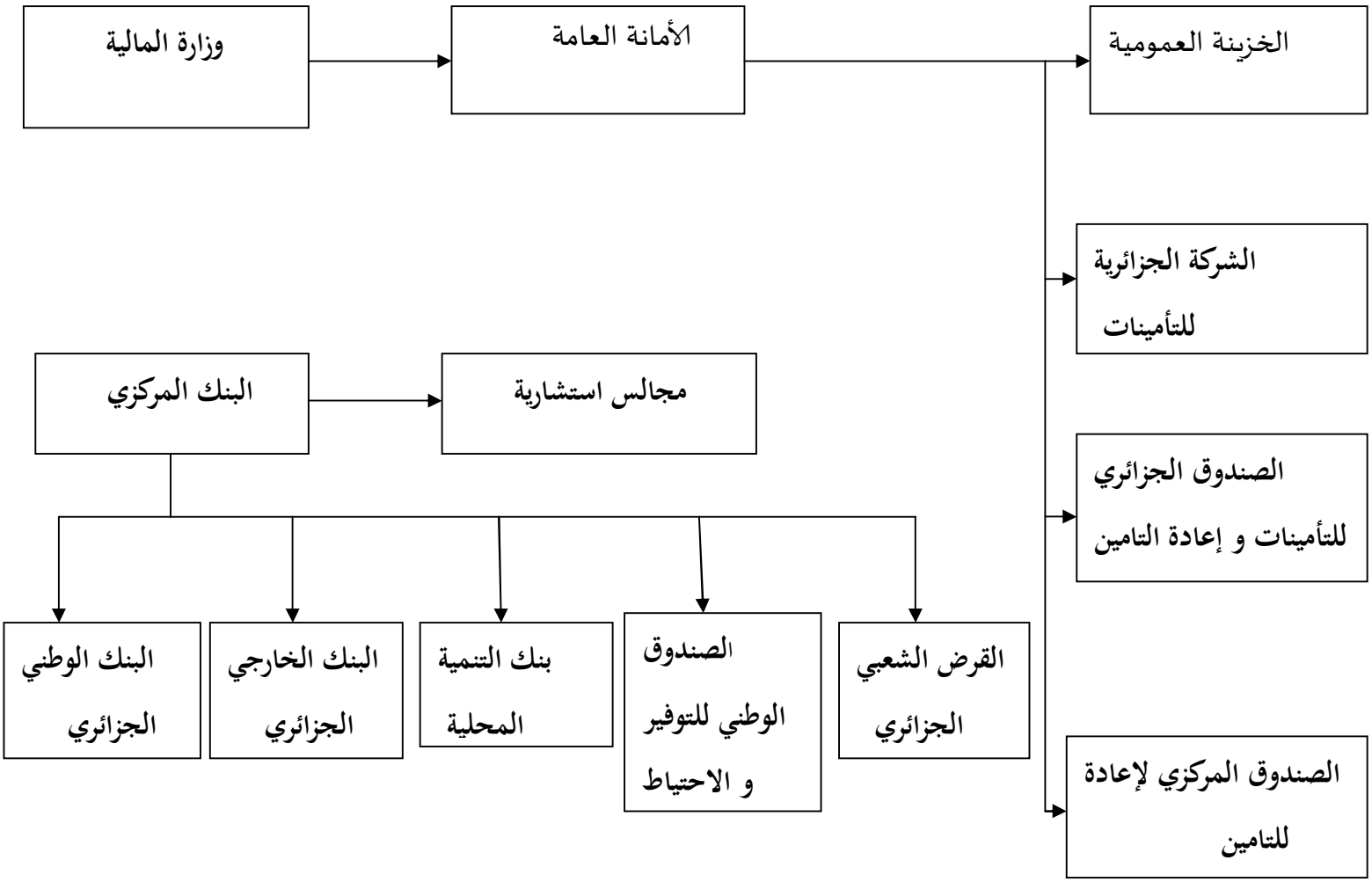

المصدر :د/رحماني موسى،أ/مسمش نجاة،ملتقى الوطني الأول لكلية علوم تسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة،ص07.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

المبحث الثاني:قانون النقد و القرض

شرعت الجزائر في تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية منذ بداية عقد التسعينات من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ولهذا جاء قانون النقد والقرض90 - 10وذلك من خلال محاولة تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه وشمل القانون كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض وجاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي وتنظيمه.

المطلب الأول:تعريف قانون النقد و القرض

كل الجهود المبذولة لإصلاح و إنعاش النظام المصرفي الجزائري لم تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني،مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات و دلك من خلال قانون النقد و القرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 رغم أنها تواجدت في ظروف نوعا ما صعبة إلى أن الاهتمامات المبرمجة انصبت على النظام النقدي بالدرجة الأولى فقد جاء هدا القانون من اجل مايلي:

- تحرير البنوك التجارية من كل القيود الإدارية و تركيز السلطة في بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض.
- فتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصا و أن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق و هدا الأخير الذي يرغمنا على القيام بإصلاح جدري في جهازنا المصرفي إدارة و تسييرا.
- إدخال العقلانية الاقتصادية عل مستوى البنك ،المؤسسة و السوق.
- إعطاء البنك المركزي استقلاليته.
- إزالة كل العراقيل أمام استثمار الأجنبي.

و منه فان هدا القانون أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري و جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول به في البلدان الأخرى لا سيما البلدان المتطورة.[1]

المطلب الثاني:أهداف قانون النقد و القرض

يهدف قانون النقد و القرض 90-10 إلى تحقيق مايلي:[2]

-وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.

-رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.

-إعادة تقييم العملة الوطنية.

-ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود.

-تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء بنوك خاصة وطنية وأجنبية.

-تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي وبورصة القيم المنقولة.

-إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

[1] بحوصي مجدوب،استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 و الأمر 11/03 ،مداخلة،المركز الجامعي بشار،ص9.

[2] بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات و السياسات النقدية،ط2،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2006،ص ص 188-189.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

- التخلص نهائيا من مصادر المديونية و التضخم و مختلف أشكال التسربات.

المطلب الثالث:تعديلات قانون النقد و القرض

بالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض90-10 معلما هاما في الإصلاح الهيكلي للقطاع المصرفي و المالي و في دعم السوق النقدية،إلا انه و على مدى عشر سنوات بدا من الضروري إعادة تهيئة بعض أحكامه[1]،و لعل أهم التعديلات التي تمت في قانون النقد و القرض هي تعديل 2009،2003،2001.

1-تعديلات قانون النقد و القرض2001

يعتبر الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 أول تعديل للقانون90-10 حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون و يهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد و القرض إلى جهازين:[2]

- الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة و تسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.
- الثاني يتكون من مجلس النقد و القرض و هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية و التخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

فالمادة 3 من الامر01-01 تعدل أخطاء الفقرتين الأولى و الثانية من المادة 23 من القانون رقم 90-10 "لا تخضع وظائف المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي و تتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية،لا يمكن للمحافظ و نواب المحافظ أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم،ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي".[3]

كما أن المادة 13 من الأمر 01-01 تلغي أحكام المادة 22 من قانون النقد و القرض ،والتي تنص على أن المحافظ و نوابه يعينون لمدة 5 او6 سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة .

أما مجلس النقد و القرض فأصبح بموجب الأمر 01-01 يتكون من :

- أعضاء مجلس إدارة البنك الجزائر.
- ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية و الاقتصادية، و هكذا أصبح عدد أعضاء مجلس عشرة بدلا من سبعة أعضاء و تتمثل صلاحياته حسب المادة 10 في :
- للمحافظ صلاحيات استدعاء أعضاء المجلس و رئاسته و تحديد جدول أعماله،إما الاجتماع يعقد على أساس بلوغ النصاب أي ستة أعضاء على الأقل.

---

[1] قادة عبد القادر،متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية،مذكرة تخرج شهادة الماجستير،شلف،كلية علوم اقتصادية وعلوم تسيير،2008-2009،ص103.

[2] صوفان العيد،دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة،مدكرة نيل شهادة الماجستتير،قسنطينة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2010-2011،ص17.

[3] قادة عبد القادر،متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية،مرجع سبق ذكره،ص103 .

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

- تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة ،و في حالة التعادل يكون صوت الرئيس مرجحا.
- لا يحق لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس.
- يجتمع المجلس كل 3 أشهر على الأقل بناءا على استدعاء من رئيسه،أو كلما كانت الضرورة بمبادرة من الرئيس أو أربع أعضاء.[1]

1-تعديلات قانون النقد و القرض2003

يعتبر الامر11/03 الصادر في 26 أوت 2006 عن طريق أمر رئاسي بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون10/90 و جاء هدا الأمر ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي و المصرفي بإعداد منظومة مصرفية تتكيف مع البيئة الدولية و المقاييس العالمية،و كاستجابة أيضا للتطورات التي تحدث داخل المحيط المصرفي الجزائري،و يهدف هدا التعديل إلى مايلي:

-تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة وذلك من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي، إضافة إلى إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.

-دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته وذلك من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، ومن خلال تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك، بإضافة أمانة عامة لها وإمدادها بالوسائل والصلاحيات لممارسة مهامها.

وفي هذا الإطار يمكن القول أن الأمر 11/03 حدد بوضوح العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية ومنح الحكومة السلطة المضادة التي تمكنها من تعديل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، ويعود السبب في ذلك إلى حالتي الإفلاس والفساد التي شهدها كل من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي.

2-تعديلات قانون النقد و القرض2009

أن قانون النقد و القرض 2009 صدر لتكملة النقائص التي ظهرت في الأمر 11/03 المتعلقة بقانون النقد و القرض 2003،حيث برزت إختلالات في السياسة النقدية المتبعة و في آليات مراجعة المصارف و المؤسسات المالية، بالإضافة إلى تغيير نمط تسجيل المحاسبي و الرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع البيئة الدولية ،كل هده الأسباب دعت إلى إصدار هدا التعديل و الذي يهدف إلى:

تنص المادة 33 من الأمر 03/09 على انه:

-يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة، غير أنه من الأفضل تقدير المخاطر المتعلقة بالمنتج الجديد، ولضمان الانسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض لمنتج جديد لترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر.[2]

[1] صوفان العيد،دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة،مرجع سبق ذكره،ص18.

[2] صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة،مرجع سبق ذكره،ص19-20.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

-يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تحدد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة بكل حرية، وكذلك معدلات ومستوى العملات المطبقة على العمليات المصرفية، ويتكفل بنك الجزائر بتحديد معدل الفائدة الزائد الذي لا يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تجاوزه.
-إلزام البنوك والمؤسسات المالية بإبلاغ زبائنها والجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها في عملياتها المصرفية وخاصة معدلات الفائدة الاسمية ومعدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على هذه العمليات، ويترتب على كل تأخير قد يحدث في تنفيذ عملية مصرفية قيام البنك أو المؤسسة المالية المعنية بتقديم تعويض للزبون.

-إلزام أي مستثمر أجنبي يريد إنشاء بنك ا أو مؤسسة مالية في الجزائر مستقبلا بحصة لا تتعدى 49 في المائة ومنح نسبة 51 بالمائة من رأس المال إلى مساهمين جزائريين، مع تمتع الدولة بحق الشفعة في حالة التنازل عن أي بنك أو مؤسسة مالية أجنبية عاملة بالجزائر.

-منح بنك الجزائر وإعطائه الصلاحيات اللازمة والكافية للإشراف والمراقبة الشديدة لجميع عمليات البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر، بالنظر إلى المستجدات التي طرأت على الساحة المالية منذ 2008 ، وخصوصا إعصار الأزمة المالية العالمية، والمشاركة السلبية للبنوك الأجنبية العاملة بالجزائر في مجال مساهمتها في تمويل الاقتصاد الجزائري، حسب الحصيلة التي خلصت إليها دراسة رسمية صادرة عن وزارة المالية الجزائرية.

-تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعالية أنظمة الدفع وتحديد قواعد تسيرها، مع ضمانه لأمن وسائل الدفع من غير الأوراق النقدية، إضافة إلى تعزيز أمن ومتانة المنظومة البنكية عن طريق متابعة البنوك العمومية والخاصة العاملة في الساحة، وإلزامها بحماية مصالح زبائنها والتزامها بالحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي للبلاد، حيث أصبح بإمكان بنك الجزائر مطالبة البنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة، بأية معلومة يحتاجها في صياغة ميزان مدفوعات البلاد ووضعها المالي، ويخص هذا تحديدا حركة رؤوس الأموال نحو الخارج، مع التزام البنوك بمعايير مجلس النقد والقرض التي تحول دون تعرضها ل لاختلال، وينشط في الجزائر حاليا 21 بنكا منها 6 بنوك عمومية تسيطر على 90 بالمائة من الساحة المالية، مقابل حوالي 10 بالمائة لصالح 14 بنكا عربيا وأجنبيا، كما تنشط في الساحة خمس مؤسسات مالية عمومية وخاصة أجنبية.

3-تعديلات قانون النقد و القرض لسنة 2010

جاء الإصلاح المصرفي لسنة 2010 عن طريق الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 ،حيث جاء هدا الإصلاح بأهم النقاط التالية:

- أتى الإصلاح بتعريف لبنك الجزائر و تحديد صلاحيته و مهامه،و حرصا على استقرار أسعار و باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية ،وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الصرف و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على استقرار النقدي المالي،و لهدا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية و يوجه و يراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض و تنظيم السيولة و يسهر على حسن سير التعهدات المالية اتجاه الخارج و ضبط سوق الصرف.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

- في إطار سلامة النظام المصرفي و صلابته ،فرض بنك الجزائر على المصارف العاملة في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائن معه لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع،لكي يحرص على السير الحسن لهده النظم و فعاليتها و سلامتها، كما حدد القواعد المطبقة عليها عن طريق نظام يصدره مجلس النقد و القرض،كما حرص هدا الأخير على انه لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك و المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة ب 51% على الأقل من رأس المال[1]،وزيادة على دلك تملك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك و المؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة التي يخول لها واجبها و الحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت.

المبحث الثالث:الحاجة إلى البنوك الخاصة في الجزائر

اثر صدور قانون النقد و القرض بدا الانفتاح القطاع المصرفي تجاه القطاع الخاص الوطني و الأجنبي مما سمح للبنوك الأجنبية بإنشاء بنوك خاصة في الجزائر،لكن رغم هدا الانفتاح و إعادة هيكلة الجهاز المصرفي إلا انه حدثت تغيرات خاصة في ضعف الرقابة مما أدى إلى وقوع بعض البنوك في أزمات مالية ،كون أن سوق الجزائر لا زالت حديثة.

المطلب الأول: فتح القطاع المصرفي أمام البنوك الخاصة و الأجنبية

كان لصدور قانون النقد والقرض90 - 10، الأثر البالغ على تحرير القطاع تبعا لمنطقة السوق،
وذلك لتجسيد حرية المنافسة في النشاط المصرفي، كما أنه ولأول مرة سمح للبنوك الأجنبية بإنشاء بنوك خاصة والقيام بأعمال لها في الجزائر في إطار فتح الاقتصاد الوطني على الاستثمار الأجنبي ومواكبة موجة تحرر النشاط الاقتصادي العالمي.

لقد أدى إنشاء البنوك الخاصة، المحلية منها والأجنبية إلى إحداث تغيرات مست السوق النقدي.وعلى العموم يمكن تقسيم الرأسمال الأجنبي إلى قسمين:
-رؤوس الأموال الرامية إلى تحقيق الأرباح، حيث تولي أهمية كبيرة للسيولة المالية ويوصف هذا الرأسمال المتغير في الأسواق المالية وبالتالي لا تهمه السوق الجزائرية.
-رؤوس الأموال الصناعية وتخضع لإستراتيجية الموقع والأسواق وهو الرأسمال الذي تحتاجه الجزائر ولا يمكن تعبئته ما لم يتم توفير الشروط اللازمة لممارسة النشاط.
ولقد سمح إنشاء البنوك الخاصة وتطوير أنشطتها إلى خلق جو من المنافسة الحرة بين البنوك على مستوى سوق الموارد والقروض والخدمات المصرفية.

المطلب الثاني:بروز البنوك الخاصة

و يمكن حصر بعض البنوك التي ظهرت بعد قانون النقد والقرض فيما يلي:

[1] سليمان ناصر،ادم حديدي،تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل تطورات العالمية الراهنة ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد02،الجزائر،جوان2015،ص24.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

1-البنوك الوطنية الخاصة:

1-1بنك خليفةEL KHALIFA BANK :

تم اعتماده كشركة أسهم بتاريخ 25 مارس 1998م و برأسمال 500 مليون دينار، كان مقره الرئيسي يقع بمدينة شراقة في الجزائر العاصمة، سحب منه الاعتماد بقرار من الجنة المصرفية رقم2003/03 الصادرة بتاريخ 2003/05/29.[1]

1-2البنك التجاري و الصناعي الجزائرBCIA:

هي مؤسسة مساهمة ذات رأسمال قدره 1 مليار دينار جزائري،متكونة أساسا من مساهمين جزائريين و تحصلت على الاعتماد من طرف بنك الجزائر في 24 سبتمبر 1998م،سحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة المصرفية رقم 08- 2003 م بتاريخ 21-08-2003 بعد إخلاله بقواعد العمل المصرفي في قانون النقد و القرض و تعليمات بنك الجزائر.

1-3 التعاونية الجزائرية للبنكCAB:

منح لها الاعتماد في 1999/10/28،بموجب القرار رقم 02/99،على شكل شركة ذات صفة البنك برأسمال قدره700 مليون دينار جزائري .

1-3البنك الدولي الجزائريBGA:

تحصل على الاعتماد في 2000/04/30م من طرف مجلس النقد و القرض بموجب القرار رقم 02/2000،على شكل شركة مساهمة ذات صفة البنك برأسمال قدره مليار دينار جزائري.

1-4 أركو بنكARCO BANK:

منح له الاعتماد في سنة 2003،بموجب القرار رقم 2003/06،على شكل شركة مساهمة ذات صفة البنك برأسمال قدره 2 مليار دينار جزائري.[2]

هناك بعض البنوك تم سحب الاعتماد منها من طرف مجلس النقد و القرض،و هدا لعدم قدرة هده البنوك على الدفع أو لعدم القدرة على رفع رأسمالها مثل:البنك الصناعي و التجاري الجزائري و بنك خليفة في 2003،أركو بنك في ديسمبر 2005.

2- البنوك المختلطة:

[1] قادة عبد القادر،متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية،مرجع سبق ذكره، ص99.

[2] رايس عبد الحق،هشام حريز،دبابش عبد المالك،دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد و تقييم أدائها من حيث العائد و المخاطرة،ط1،الإسكندرية،مكتبة الوفاء القانونية،2014،ص209.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

2-1بنك البركة:

يعتبر أول بنك مشترك يزاول نشاطه في الجزائر و دلك بعد تأسيسه في شهر ماي 1991م بمبادرة" البركة السعودية"و "بنك فلاحة و التنمية الريفية"،برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري،حيث يعتبر هدا البنك بنك إسلامي يقوم بجمع أعمال البنوك التقليدية بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية ،حيث يقوم بتمويل المتعاملين الاقتصاديين عن طريق الأدوات المالية الإسلامية، المضاربة،المشاركة و غيرها بالإضافة إلى قيامه بمختلف العمليات المصرفية كفتح الإعتمادات المستندية و التحويلات و التسليمات المستندية و إدارة المحافظ عبر شبكة واسعة من بنوك المراسلة الأجنبية.

2-2البنك الاتحادي UNION BANK:

هو عبارة عن بنك خاص تم تأسيسه في 07 ماي 1999م بمساهمة رؤوس أموال خاصة و أجنبية ،يرتكز نشاط لهدا البنك في جميع الادخار و تمويل العمليات الدولية و تقديم استثمارات و النصائح المالية للزبائن.[1]

2-3البنك المختلط BAMIC OFF SHORE:

أنشئ بتاريخ 11 جوان 1998م بين بنك الليبي ب 50% من رأس مال بنك و بمساهمة (البنك الوطني الجزائري،القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي و بنك الفلاحة و التنمية الريفية)برأس مال 50% ، و أقيمت هده المؤسسة النقدية من اجل القيام بكل العمليات البنكية المالية و التجارية بالعملة الصعبة المحولة و الهدف من دلك ترقية الاستثمار و تنمية التجارة في بلدان المغرب العربي.

3-3 بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة BACMIC:

أنشئ البنك بموجب المرسوم رقم 162/88 المؤرخ في 9 أوت 1988 و المتعلق بالمصادقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء بنك مختلط بين الجزائر و ليبيا،و يقدر رأسماله الاجتماعي ب 100 مليون دولار أمريكي و مقره بالجزائر العاصمة،كما يهدف أي تمويل التجارة الخارجية بين البلدين،و تمويل المشاريع ذات المردود الاقتصادي و المالي و كذلك تمويل التجارة الخارجية للبلدين مع الغير.[2]

3-البنوك الخاصة الأجنبية:

3-1المؤسسة العربية المصرفية الجزائر ABC:

أسس بتاريخ 24 سبتمبر 1998 من طرف مجلس النقد والقرض، وهكذا ظهر بنك المؤسسة العربية المصرفية والمعروفة تحت الاسم التجاري لبنك ABC الجزائر، ليصبح في الواقع أول بنك خاص دولي وبدأ نشاطه

[1] طاهر لطرش،تقنيات البنوك،ط2،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،2003،ص204.

[2] رايس عبد الحق،هشام حريز،دبابش عبد المالك،دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد و تقييم أدائها من حيث العائد و المخاطرة،مرجع سبق ذكره،ص213.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

في 2 ديسمبر 1998 ، برأسمال قدره 10 مليار دينار جزائري في ديسمبر سنة 2009. وبمشاركة المساهمين الرئيسيين، حيث ساهمت بنك المؤسسة العربية المصرفية البحرين(BSC) ب 87.62 %من رأس المال، المؤسسة العربية للاستثمار الرياض(TAIC) ب4.18 %، المؤسسة المالية الدولية(IFC) هي شركة تابعة للبنك الدولي 1.85% ، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ب (CAAR) 2.09 %ومستثمرون آخرون جزائريون خواص ب 4.26 %من رأسمال البنك .[1]

2-3بنك الريان:

أنشئ في 8 أكتوبر 2000م، هو فرع لبنك قطري تم إنشائه من قبل مجموعة الفيصل التي مقرها قطر برأسمال قدره 30 مليون دولار مقره الرئيسي بئر مراد رايس بالجزائر العاصمة.

3-3بنك ناتكسيس الأمانة الجزائر:

أنشئ هذا البنك الأجنبي الخاص تحت هذه التسمية برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري ،المؤرخ في 27أكتوبر 1999 بموجب القرار 01/99 كشركة ذات أسهم،و لقد تأسست مجموعة ناتكسيس بالاتحاد كل من القرض الوطني و البنك الفرنسي للتجارة الخارجية،و تتدخل في تمويل الصادرات و الواردات و كذلك استشارات في التصدير و الاستيراد و تنظيم و تسيير المؤسسات.

4-3البنك العربي الأردني:

يقع مقره في عمان تحصل على الاعتماد بتاريخ 2000/10/15م بموجب القرار رقم 02/2001،من طرف مجلس النقد و القرض برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري.

5-3سيتي بنك الأمريكي:

يعتبر من اكبر البنوك العالمية في ميدان تسيير أسواق الصرف تحصل على الاعتماد في 18-05-1998م من مجلس النقد و القرض برأسمال قدره 1.2 مليار دينار جزائري و يقع مقره بالأوراسي[2] .

و رغم أن النظام المصرفي انفتح كثيرا بعد صدور قانون النقد و القرض إلا أن البنوك العمومية الوطنية بقيت تهيمن على القطاع حيث يتجمع لديها ما يقارب 90% من الموارد و تمنح 95% من القروض و يعود انخفاض حصة البنوك الخاصة إلى عدة عوامل و منها مايلي:

- القطاع المصرفي حديث النشأة .
- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بقيت في حالة الانتظار لسياسة الإصلاحية المتبناة من الدولة الجزائرية[3].

6-3 سوسيتي جنرال الجزائرSociété générale d'algerie:

---

[1] أمينة ايدري،دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية،مدكرة تخرج شهادة الماستر،ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2011-2012،ص38.

[2] قادة عبد القادر،متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية،مرجع سبق ذكره،ص100.

[3] بطاهر علي،إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،أطروحة دكتوراه،الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2005-2006،ص50.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

منح لها الاعتماد بالجزائر بموجب القرار رقم 03/99 المؤرخ في 4 نوفمبر 1999 كشركة ذات صفة البنك برأسمال اجتماعي يقدر ب 500 مليون دينار جزائري ،حيث يتوزع رأسمالها ب 70% للمؤسسة الأم،28% لمجموعة المساهمين الخواص الجزائريين FIBA و 1% للشركة المالية الدولية SFI ،لكن في نهاية سنة 2004 تم رفع رأس مالها و أصبحت تعود كليا إلى مؤسسة الأم.

7-3 البنك الوطني الباريسي باريباBNP PARIBAS:

تأسس في 31جانفي 2002 برأسمال قدره 2 مليار دينار جزائري،و يعود هدا الأخير بنسبة100 % لمجوعة البنك الوطني الباريسي.[1]

8-3 ترست بنك الجزائرTBA:

منح له الاعتماد بموجب القرار 26/02 و المنشور في الجريدة الرسمية رقم02 بتاريخ 08 جانفي 2003 كمؤسسة مالية ذات صفة بنك برأسمال قدره 750 مليون دينار جزائري.

9-3 بنك الخليج الجزائرAGB:

منح له الاعتماد في سنة 2003 كشركة ذات أسهم تحمل صفة البنك،برأسمال قدره مليار دينار جزائري.[2]

10-3 هاوسيغ بنك ALGERIA HOUSING BANK FOR TRADE AND FINANCE:

يقدر رأس مالها 2 مليار و 400 مليون دينار جزائري و يعود هدا الأخير إلى المؤسسة الأم هاوسينغ بنك التجارة و المالية الأردن.

11-3الشركة الجزائرية لإيجار و المعدات "السلام"SALEM:

تم اعتمادها بموجب القرار01/2001 المؤرخ في 09فيفري2001 كشركة ذات أسهم ذات صفة المؤسسة المالية برأسمال قدره 5مليار دينار جزائري.[3]

12-3 فرنسبنك الجزائر (SPA):

شركة ذات رأس مال مختلط،الأغلبية للبنان،بدأت نشاطها بتاريخ 01 أكتوبر 2006 و هي تقدم لعملائها كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذلك المجموعات الوطنية و الدولية الكبرى جميع المنتجات و الخدمات بنك تجاري بأداء عالمي.

و تعود ملكية فرنسبنك الجزائر (SPA) بشكل رئيسي من قبل:

- فرنسبنك SAL (لبنان)68 %
- مجموعة CMA CGM SA (فرنسا) 12.5%
- MERIT CORPORATION SAL (لبنان) 12.5%
- MAGHREB TRUCK CO SAL(الجزائر)7%[4]

13-3 القرض الفلاحي-كوربورات-و بنك الاستثمار الجزائر(CA-CIB)الجزائر:

---

[1] رايس عبد الحق،هشام حريز،دبابش عبد المالك،دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد و تقييم أدائها من حيث العائد و المخاطرة،مرجع سبق ذكره،ص217.

[2] https://www.ag-bank.com/ le 19/04/2017

[3] رايس عبد الحق،هشام حريز،دبابش عبد المالك،دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد و تقييم أدائها من حيث العائد و المخاطرة،مرجع سبق ذكره،ص219.

[4] WWW.FRANSABANKALGERIE.DZ LE 26/04/17

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

أنشئت في الجزائر سنة 1989و 2002 على التوالي قرض ليونيه و قرض الفلاحي اندوسويز،و في ماي 2007 حصل القرض الفلاحي على موافقة لتطوير بنك متكامل الخدمات في الجزائر.[1]

3-14 HSBC الجزائر:

منح لها الاعتماد في أوت 2008 من خلال فتح مكتب رئيسي لها في (الصنوبر البحري) الجزائر،و خلال عام 2009 منح مجلس النقد و القرض نقل الوصاية من HSBCالجزائر وHSBC فرنسا الى الشرق الاوسط المحدود(HBME).

و في سنتي 2010 و 2012 عل التوالي عرف بنك HSBC توسع في فروعه ،حيث فتح وكالتين في حيدرة و وهران.[2]

المطلب الثالث:دور البنوك الخاصة في دعم القطاع الخاص الاستثماري

في العقود الأخيرة أصبح للقطاع الخاص دور كبير في التنمية الاقتصادية و خاصة في الدول النامية،و دلك في إطار برامج الإصلاح الهيكلي .

أولا:أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

يلعب القطاع الخاص دورا مهما من خلال مساهمته في:

1-دور القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي

يعتبر القطاع الخاص محور العملية الاقتصادية و الاجتماعية في معظم البلدان المتقدمة و النامية،و في هدا الإطار تؤكد بعض الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية بين أنشطة القطاع الخاص و النمو الاقتصادي و أن زيادة الإنتاجية ترتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة،حيث يساهم في تراكم رأس المال و زيادة الدخل الفردي و كدلك زيادة الانتاج و الادخار و الاستثمار.[3]

كما تؤكد الدراسات درجة ارتباط استثمارات القطاع الخاص بإدامة التنمية و النمو الاقتصادي في المجتمعات تهيئ البيئة المناسبة للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية.

2-دور القطاع الخاص في التشغيل

تشهد الدول النامية العديد من التحديات التي تؤثر على قدراتها في إحداث التنمية،و تعتبر البطالة أهم هده التحديات.

و نظرا لاتجاه الدول العربية إلى زيادة الوزن النسبي للقطاع الخاص في عملية التنمية،فان هدا الأخير يتطلب نجاحه في خلق فرص العمل و امتصاص البطالة ضرورة توفير المناخ المناسب،و دلك بإشراك القطاع الخاص في البرامج المتعلقة بتطوير التعليم و التدريب و توفير المعلومات عن فرص العمل.[4]

3-دور القطاع الخاص في التنمية المحلية و الجهوية

إن تركيز سياسة الاستثمار في الدول النامية في المدن الكبرى أدى إلى تهميش بعض المدن الأخرى الواقعة في المناطق داخلية أو في الصحراء،و جعلها تعاني من عزلة و تهميش أثَر على نموها، هدا خلق مشكل عدم التوازن الجهوي للانتشار الصناعي،و بالتالي فالقطاع الخاص هنا يلعب دور الموازنة لتوزيع النشاطات الاقتصادية بين المدن الكبرى و المناطق المعزولة،خاصة لجميع النشاطات التي تقام في مناطق معزولة أو ريفية.

---

[1] WWW.CREDIT AGRICOLE-CORPORATE&INVESTISSEMENTBANKALG2RIE.DZ LE 26/04/2017

[2] WWW.HSBCALGERIE.DZ LE 26/04/2017

[3] https://www.facebook.com/permalink.php?id...story_fbid le26/04/2017

[4] عبد الرزاق مولاي لخضر،العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات،العدد9،ورقلة،2010،ص83.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

4-دور القطاع الخاص في تنويع الإنتاج الصناعي

يتميز القطاع الخاص بمرونة عالي ة في الإنتاج، وله قدرة عالية على التكيف مع المتغيرات التي تطرأ على السوق، أي له مرونة في مواجهة عمليات التقلبات في الظروف الاقتصادية، كما أن هذه المؤسسات الخاصة تمارس نشاطاتها في عدد كبير من المجالات الاقتصادية، فهذا من شأنه أن يساعد على تنوع المنتجات الصناعية التي ينتجها هذا القطاع وبهذا فهو يساعد على تلبية حاجات المستهلكين المتزايدة والمتنوعة .

5-دور القطاع الخاص في تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية

يلعب القطاع الخاص دورا أساسيا في تطوير الاستهلاك النهائي وذلك أن هذه الصناعات لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو إمكانيات مالية أو مادية كبيرة الأمر الذي يساعد على تطوير هذه الصناعات وبالتالي تلبية الطلب المحلي والوطني على مختلف السلع والمنتجات الاستهلاكية، ففي الجزائر مثلا نلاحظ أن عدد كبير من رجال الأعمال يركزون استثماراتهم ونشاطاتهم في مجال الصناعات الاستهلاكية الغذائية، وهذا ما سيؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال وبالتالي المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال التقليل من الواردات.

6-دور القطاع الخاص في الرفع من مستوى دخل الفرد و معيشته

تشير تجارب دول نامية عديدة اتخذت من القطاع الخاص ممثلا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة للقضاء على ظاهرة الفقر، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد الذي تدنى إلى مستويات قياسية في دول عديدة مثل الهند وبنغلاديش وكثير من الدول الإفريقية والآسيوي ة ودول أمريكا اللاتينية، هذه الأخيرة قدمت للقطاع الخاص كل أشكال الدعم والإعانات.

ثانيا:دور البنوك الخاصة في دعم القطاع الخاص

إن البنوك الخاصة لها دور كبير في تمويل المشاريع الاستثمارية و دعم القطاع الخاص،من خلال منح القروض كالائتمان المصرفي أو شراء أسهم و سندات [1] و يكمن دورها في:

- الجزء من الاقتصاد الوطني التي تديره أو تملكه شركات الأشخاص و شركات الأموال و الأفراد و رؤيته كذلك بأنه قطاع يدار بمعرفة الأفراد و الوحدات الأعمال،و تتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة ،و هي تسعى بدلك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.[2]
- توفير مصادر تمويلية وطنية تكون أكثر ضمانة و سهولة و اقل كلفة من أي مصادر تمويلية بديلة.
- تشجيع و تطوير مشاريع الجديدة المبتكرة من خلال توجيهها للمدخرات المتوفرة لديها. [3]
- تحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج ثروة و توفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو و تطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقا للنشاط الاقتصادي.[4]

---

[1] محمد خضر ياسين،دور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية للعراق،مركز التدريب و البحوث الاقتصادية،ص3.

[2] صحراوي انتصار،مساهمة البنوك الخاصة في تمويل اقتصادي الجزائري،مذكرة تخرج شهادة الماستر،كلية علوم تجارية و اقتصادية و علوم التسيير،جامعة الوادي،2014-2015،ص17.

[3] www.mafhoum.com/syr/articles_07/shallah.htm/ le 13/04/2017

[4] بودخدخ كريم،بودخدخ مسعود،رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي،ملتقى الوطني الأول،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم تسيير،جامعة جيجل،2011،ص4.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

- تحسين الخدمات المقدمة للعملاء و دلك من خلال إنشاء صناديق استثمارية ذات نطاقات مختلفة و مستويات عوائد و مخاطر متفاوتة،هدا بالإضافة إلى قيام البنوك بتطوير طرق و برامج التمويل و تسهيل الحصول عليها.
- وجود المصارف في النظم الاقتصادية و المالية يترتب عليه إعادة تحقيق وفورات اقتصادية تعمل على تخفيض الضياع الاقتصادي.
- التسعير الدقيق للمنتجات المصرفية و التوسع في منح قروض طويلة الأجل .
- العمل على إنجاح السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي و مكافحة التضخم.[1]
- العمل على زيادة مشاركة البنوك في إنشاء شركات رأس مال المخاطر بحيث يكون غرضها الأساسي تقويم الشركات المتعثرة،و كذلك التوسع في مجال إنشاء شركات التمويل التأجيري و التي تعمل على توفير تكنولوجيا الإنتاج المتطورة عالية التكلفة للمستثمرين،مما يقلل إقامة الوحدات الإنتاجية.
- العمل على إعداد دراسات الجدوى المجدية للعديد من المشروعات الإنتاجية الكبرى في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة مع تسويق هده المشروعات و الترويج لها بين الراغبين في الاستثمار من عملاء البنوك و دلك بالتعاون مع المكاتب الفنية ذات الخبرة في هدا المجال.
- العمل على توفير المناخ الملائم لدفع النشاط الاقتصادي،من خلال تدفق الائتمان المصرفي للقطاعات الإنتاجية الخاصة بشروط مناسبة.[2]

[1] رايس عبد الحق،هشام حريز،دبابش عبد المالك،دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد و تقييم أدائها من حيث العائد و المخاطرة،مرجع سبق ذكره ،ص ص 51-52.

[2] صوفان العيد،دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة،مرجع سبق ذكره،ص80.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

خاتمة الفصل:

شهد الجهاز المصرفي الجزائري تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل الإصلاحات المتعاقبة، خاصة قانون النقد و القرض والذي أدخلت عليه تعديلات تماشيا مع التطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية،و ما تسعى له البنوك في تدعيم و تمويل النشاطات الاستثمارية، ومن خلال ذلك نطرح النتائج التالية:

1- مر النظام البنكي الجزائري بعدة مراحل غيرت من مجراه و انتقل من نظام موجه تسيره للدولة و يخضع لأهداف سياسية و مركزية في اتخاذ القرارات إلى نظام ليبرالي حر يخضع في عمله لمبادئ الربحية و المردودية.

2- قامت السلطات الجزائرية بإجراء عدة تعديلات طرأت على قانون النقد و القرض 10/90 إثر التقلبات المفاجئة في عمل النظام المصرفي.

3- يسمح قانون النقد و القرض للبنوك الأجنبية و المؤسسات المالية أن تفتح فروعا لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري.

4- إن بعض الأزمات التي تعرضت لها البنوك الخاصة أثرت على مصداقية النظام المصرفي الجزائري خلال مسيرته نظرا لحجمها و تداعياتها،و ما هي إلا نتيجة منطقية للإختلالات المسجلة داخل النظام المصرفي،و أمام هدا الوضع اختفت من الساحة المالية بعض البنوك الخاصة.

5- دور البنوك الخاصة في دعم القطاع الاقتصادي بشكل عام و دعم القطاع الخاص بشكل خاص،لما يحققه هدا الأخير دورا مهما في التنمية و ازدهار الاقتصادي للبلد.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

الـفـصـل الـثـانـي

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

مقدمة الفصل:

تلعب البنوك دورا أساسيا ز جوهريا في نشاط الاقتصادي،حيث سمح قانون النقد و القرض بتحرير السوق المصرفي و هدا مما جعل ظهور بنوك خاصة و بنوك أجنبية،حيث تتميز هده الأخيرة بمجموعة من الخصائص و المميزات التي تتماشى مع متطلبات العصر.

و يتوقف هدا الدور الكبير الذي يلعبه القطاع البنكي في نهوض باقتصاديات الدول على مدى فعالية هدا القطاع، و هده الأخيرة لا تأتي إلا بتوفر الجو التنافسي بين البنوك القائمة في القطاع .

لكن رغم هده الإصلاحات و الكم الهائل من القوانين التي سنت من اجل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية،لا زال القطاع البنكي يشهد تحديات و معوقات على الجهاز المصرفي الجزائري بشكل عام و على البنوك الخاصة بشكل خاص.

و سنتطرق في هدا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:**البنوك الخاصة
- **المبحث الثاني:**مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري
- **المبحث الثالث:**تحديات الجهاز المصرفي الجزائري

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

المبحث الأول:البنوك الخاصة

أصبحت البنوك الخاصة في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع،حيث تسارعت حركة الانتشار الواسعة لهده البنوك في مختلف البيئات و الأقاليم و أصبحت تعرف تطورا ملحوظا و كذلك المنافسة مع بقية البنوك مما أدى إلى ظهور خدمات حديثة بالإضافة إلى المميزات و الأهداف التي تتمتع بها هده البنوك عن غيرها.

المطلب الأول :نشأة البنوك الخاصة

إن حاجة الإنسان إلى إيجاد جهات أمينة لحفظ نقوده، و بطبيعته التجارية جعلته يقيم مؤسسات خاصة لهده الغاية،ولعل الصيارفة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال، وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب، ومع مرور الوقت أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل و يبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ .وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة، فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة، وهكذا أنشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف وهي الإقراض.

أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأ عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ بدلا من الذهب الحقيقي ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهده الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ.[1]
ولعل أول مصرف قام كان في البندقية عام 1157 م، ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1609م، وبنك إنجلترا عام 1694 م، وبنك فرنسا عام 1800 م .هذا عن نشأة البنوك التجارية بصفة عامة،أما نشأة البنوك الخاصة فيبين تطورها العلاقة القوية بين تطور البنوك و عملية بناء الأساس الصناعي.فلم تشهد بداية القرن الثامن عشر في انجلترا وويلز خارج منطقة لندن أكثر من اثني عشر مشروعا متخصصا في أعمال البنوك،و مع التوسع الصناعي تزايد عددهم بمعدل كبير حتى جاوز المائة في بداية الثمانينات القرن الماضي ليصلوا إلى قمة تطورهم عشية الأزمة 1825.و قد تعدد أصل هده البنوك عند نشأتها فقد بدأت هده البنوك بقيام الأفراد و المشروعات التي تعمل أساسا في أوجه النشاط الإقتصادي المختلفة ببعض أعمال البنوك ،قام بدلك تجار الجملة و تجار تجزئة و صناعيون في مجال الصناعة المنزلية و الصناعة اليدوية و أصحاب مشروعات في نشاط التعدين.

و قد احتوت القوائم الأولى محصلي الضرائب و بعض المحامين و أحد ملاك الأراضي ،و قد دفعت قوى اقتصادية عديدة بهؤلاء و خاصة الصناعيين نحو التخصص في أعمال البنوك .

في إطار هده النشأة و في غياب القيود القانونية على إنشاء البنوك يزداد عدد بنوك الأقاليم مع زيادة الطلب على الخدمات البنكية ،يتم دلك مع بقاء حجم الوحدة منها صغيرا في المتوسط ووجود البنك في شكل وحدة مستقلة لا في شكل الوحدة ذات الفروع المتعددة التي يمكن أن تستقر في أماكن مختلفة .

[1] رضا صاحب أبو حمد،إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر،ط1، الأردن ،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ،2002،ص21.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

كما نشأت و تطورت مع الثورة الصناعية حتى منتصف القرن التاسع عشر ،تمثلت أعمالها البنكية في إصدار البنكنوت خاصة بواسطة بنك انجلترا اد لم يكن حق للبنوك اللندنية في إصدار و انتهى الأمر بابتعاد هده البنوك الفردية عن هده العملية. [1]

المطلب الثاني: مفهوم و خصائص البنوك الخاصة

أولا:مفهوم البنوك الخاصة:

هناك العديد من التعريفات و يمكن إجمالها فيما يلي:

البنوك الخاصة هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ،و يتولوا إدارة شؤونها و يتحملون مسؤوليتها القانونية و المالية إزاء الدولة.[2] و تعتمد هده البنوك في نشاطها على ما يتمتع به أصحابها أو مديرها من خبرات بنكية و ما بحوزته من ثقة المتعاملين ،و يقتصر هدا النوع من البنوك على الدول الرأسمالية. [3]

كما تعرف كذلك "أنها مصارف صغيرة الحجم نسبيا يملكها أفراد أو شركات أو أشخاص ،و يقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة و عادة ما تستثمر مواردها في أصول عالية السيولة مثل الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصومة،و الأصول القابلة للتحويل إلى نقود خلال فترة زمنية قصيرة و دون خسائر أو بخسائر قليلة ،أي تحاول دوما تجنب المخاطر التي لا تقدر على تحملها لصغر حجمها،و ضالة إمكانيتها المالية.[4]

و تمارس البنوك الخاصة نشاطها مثل أي بنك عام حسب إمكانيتها و إدارتها، ضمن قواعد و تجارب بحثه تقوم على مبدأ الربح المعظم بأقل تكاليف ،و هدا في إطار تنظيمي و قانوني حسب قواعد البلد التي تقيم نشاطها فيه.

و تشتهر الولايات المتحدة الأمريكية بهدا النوع من التشكيلات البنكية ،و يعود السبب الرئيسي في نشوؤها و إنتشارها إلى مايلي:

1- يساعد على إدخال الآلات الحديثة و تنمية الإداريين فضلا عن إمكانية تحقيق التماثل و التناسق في اتخاذ القرارات و تحديد مستويات أسعار الفائدة.
2- يتصف باستقرار صافي الأرباح المتحققة مقارنة بالبنك دو الفرع الواحد.
3- يتمكن هدا النوع من التشكيلات من مواجهة الضغوط التنافسية التي قد يتعرض لها ضمن إطار البيئة المالية و البنكية ،مما يعزز من قدرته على بناء مركز تنافسي مميز.[5]

---

[1] محمد دويدار،أسامة الفولى،مبادئ الاقتصاد النقدي ،الإسكندرية،دار الجامعية الجديدة ،2003،ص211-213.

[2] السيد متولي عبد القادر،إقتصاديلت النقود و البنوك،ط1،عمان-الأردن،دار الفكر للنشر و التوزيع،2009،ص47.

[3] فلاح حسن الحسيني،مؤيد عبد الرحمان الدوري،إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر،ط2،الأردن،دار وائل للنشر و التوزيع،2003،ص19.

[4] رضا صاحب أبو حمد،إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر،مرجع سبق ذكره،ص24.

[5] ، https://bencheneb.files.wordpress.com/2010/05/chapitre-01.pdf le 29/03/2017

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

ثانيا:خصائص البنوك الخاصة:

تزداد أهمية البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة ،و تتميز البنوك الخاصة بمجموعة من الخصائص أهمها:

- هي مؤسسات مالية أو بنوك ملكيتها للأشخاص طبيعيين أو معنويين يخضعون للقانون الخاص.
- طبيعة رأسمالها خاصة.
- بما أنها ليست بنوك عمومية فيمكن أن نلاحظ عدم وجود الحواجز البيروقراطية.
- بما أن هدف هده البنوك دو طابع تجاري أي الربح ،فإنها تسعى إلى تقديم أحسن الخدمات المصرفية التنافسية.
- تتميز هده البنوك بشبكة اتصالات واسعة و متطورة حسب تقدم التكنولوجي و مواكبته.
- يستخدم هدا نوع من البنوك أحسن الطرق و الأساليب في الإدارة و التسيير ،كما يعتمد على الإطارات الكفأة ذات المستوى العالي.[1]

- **المطلب الثالث:وظائف حديثة و أهداف البنوك الخاصة**

لا تختلف البنوك الخاصة في طبيعة نشاطها عن البنوك العمومية، و لكنها تتميز ببعض الأهداف و الوظائف و المتمثلة فيمايلي:

أولا:وظائف البنوك الخاصة:

في ظل التطورات التي شهدها العالم و يشهدها لحد الآن و على ضوء التطور التكنولوجي أصبحت البنوك الخاصة تمارس بعض الوظائف الحديثة التي تتماشى مع تطورات العصر و النمو ،و على أساس الاحتراف في الأداء و المر دودية العالية التي حققتها الصيرفة الخاصة أصبحت من الأنشطة المختارة، ومن هده الوظائف نذكر مايلي:

1-إدارة أموال وممتلكات العملاء لصالح الورثة المنتفعين

في الدول المتقدمة يحرص الأثرياء على إفادة ورثتهم وذويهم من أموالهم وممتلكا بعد وفاتهم ،بحيث تتم هده الاستفادة في إطار محكم وتعليمات محددة يصدرها العميل للبنك كأمين استثمار يتولى تنفيذها بعد وفاة العميل لصالح هؤلاء الورثة وأولئك المنتفعون كما تشمل هذه الخدمات الوصايا والشركات التي يقدمها البنك باعتباره منفذ، أو وصايا وعناية القصر وإدارة شؤونهم المالية.[2]

2-تقديم خدمات استشارية للمتعاملين

أصبحت البنوك الخاصة في الفترة الأخيرة تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها عند

[1] فلاح حسن الحسيني ،مؤيد عبد الرحمان الدوري،إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر،مرجع سبق ذكره،ص20.
[2] مصطفى رشيدي شيحة،الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي و البورصات،مصر،دار الجامعية الجديدة،1999،ص12.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

إنشاء مشروعاتهم ، وعلى هذا الأساس يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذلك طريقة السداد .والخدمات الاستشارية المقدمة للمتعاملين لم تكن من الأنشطة الأساسية وليست لها علاقة مباشرة بطبيعة نشاط البنوك، ولكن الجو التنافسي الموجود بين البنوك حتم عليها الاعتماد على كفاءة المسؤولين بالبنك واستعدادهم لتقديم الخدمات والاستشارات الجديدة للمتعاملين وذلك لكسب ثقة البنك ونجاح المشروعات التي يقوم بدراسة جدواها للمتعاملين،و خاصة انه قد أصبح واضحا أن مصلحة المشروع و مصلحة البنك مصلحة مشتركة.[1]

3-ادخار المناسبات

تقوم البنوك الخاصة بتشجيع المتعاملين معها على القيام بالادخار لمواجهة مناسبات خاصة (نفقات خاصة بالعملاء، الزواج،... إلخ)،وتقوم بمنحهم قروض ميسرة وبشروط سهلة عند حلول هذه المناسبات ويؤدي هذا النوع من الخدمات إلى زيادة موارد البنوك نتيجة تراكم المدخرات ذلك لأن عملية السحب من هذه المدخرات تقل كثيرا عن كمية الأموال المودعة نتيجة ارتفاع عدد المدخرين وتنوع المدخرات.[2]

4-البطاقة الائتمانية

هي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة ،و تتمثل في منح العملاء بطاقات من البلاستيك، وقبل ذلك يتأكد البنك من سمعة العميل ويمنحه البطاقة إذا كانت سمعته الائتمانية مشجعة، بحيث تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ور قم حسابه وكل المعلومات الضرورية، ويستطيع حامل هذه البطاقة الاستفادة من خدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات خلال 25 يوم من استلامه فاتورة المشتريات .وهناك عدة فوائد لهذه البطاقة فحاملها يحصل على ائتمان مجاني يتراوح بين 25 و55 يوم وكذلك تقل حاجته إلى التعامل بالنقود، وبالنسبة للتجار فإن هناك زيادة في حجم المبيعات نتيجة التعامل بهذه البطاقة، وكذلك البنك فإنه يحقق عدة فوائد منها ضمان جزء كبير من الأفراد كمتعاملين دائمين، واضطرار المحلات التجارية المتفقة مع البنك إلى فتح حسابات ودائع مع هذا البنك لتسهيل أعمالها.[3]

5-خدمات الكمبيوتر

تقوم البنوك اليوم باستخدام الكمبيوتر في كثير من نواحي النشاط فيها و كثيرا ما تجد هده البنوك نفسها في مركز يسمح لها بتقديم هده الخدمات لبنوك و مؤسسات أخرى مقابل عمولة، وهي كذلك تقدم العديد من الخدمات للمتعاملين من خلال تزويدهم بكشوف شاملة تبين أوضاعهم وكذلك تبين الضرائب المترتبة على إيراداتهم إلى غير ذلك من الخدمات المقدمة.[4]

6-خدمات الحديثة

تقديم خدمات غير تقليدية في الوقت الحاضر متمثلة في التحصيل و الدفع نيابة عن المتعاملين و شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها لهم ،إضافة إلى إصدار خطابات الضمان و تأجير الخزائن الحديدية و تحويل نفقات السفر و السياحة.[5]

---

[1] زياد رمضان،إدارة الأعمال المصرفية،ط6، عمان-الأردن ،دار صفاء للنشر و التوزيع،1997،ص30.

[2] نفس المرجع السابق،ص31.

[3] نفس المرجع السابق،ص 33.

[4] زياد رمضان،محفوظ احمد جودة،اتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك،ط1،عمان،دار وائل للنشر،2000،ص22.

[5] صحراوي انتصار،مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره،ص19.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

ثانيا:أهداف البنوك الخاصة:

تهدف البنوك الخاصة إلى مايلي:[1]

- الانفتاح على اقتصاد السوق الدولي الذي ولد الحاجة الضرورية لرأس مال الخاص.
- التركيز على مجهودات تكوين و تطوير و تحفيز الموظفين.
- مواكبة و مسايرة مختلف التطورات الاقتصادية .
- توسيع النشاط التجاري سواء المحلي أو الخارجي.
- استقطاب الموارد و تشغيلها بأفضل الطرق بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية.
- تطوير العمليات المصرفية باستخدام أحدث الطرق و الوسائل.
- تطوير الهياكل الضرورية من أجل تقديم خدمات أفضل للزبائن و من أجل التصرف بحسب توقعاتهم و مساعدتهم على إعداد مستقبل لهم في بلدهم.

المبحث الثاني:مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري

سنحاول من خلال هدا المبحث التعرف إلى بعض مؤشرات الخاصة لكل من البنوك العمومية و البنوك الخاصة مع التحليل ،لتقييم أداء البنوك الخاصة في الجزائر .

المطلب الأول:هيكل الودائع

تعتبر الودائع مركز الثقل في موارد البنوك التجارية،و هي تنقسم إلى ودائع جارية و ودائع لأجل ،و لكل نوع صور متعددة كما تكون الودائع في شكل نقود و في هده الحالة يمتلكها البنك و يتصرف فيها لقاء الاعتراف بالدين، أو بشكل قيم منقولة تبقى ملك الزبون و يديرها البنك لحساب الزبون.[2]

و الجدول التالي يبين هيكل الودائع في البنوك الجزائرية و حصة كل من البنوك العمومية و البنوك الخاصة .

الجدول رقم(II-1):هيكل الودائع في البنوك العمومية و البنوك الخاصة في الفترة (2011-2015)

الوحدة:مليار دينار

السنة	ودائع تحت الطلب		ودائع لأجل		إجمالي الودائع
	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	
2011	3095.8	400	2552.3	235.2	6283.3
2012	2823.3	533.1	3053.6	280	6690
2013	2942.2	595.3	3380.4	311.3	7229.2
2014	3712.1	722.2	3793.6	290.1	8518
2015	3297.7	594	4075.7	367.6	8335

المصدر:التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of algéria.dz

[1] مصطفى رشيدي شيحة،اقتصاد النقدي و المصرفي و البورصات،مرجع سبق ذكره،ص143.

[2] جازية حسيني،خوصصة البنوك في الجزائر واقع و أفاق،مذكرة تخرج شهادة ماجستير،شلف،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2007-2008،ص134.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

الجدول رقم(II-2):حصة البنوك العمومية و البنوك الخاصة في الفترة (2011-2015)

الوحدة:مليار دينار

السنة / حصة البنوك	2011	2012	2013	2014	2015
البنوك العمومية	%89.1	%87.1	%86.6	%87.7	%88.3
البنوك الخاصة	%10.9	%12.9	%13.4	%12.3	%11.7

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of algéria.dz

من خلال المعطيات المقدمة في الجدولين رقم 01و 02نلاحظ بعض انخفاض التدريجي حتى سنة 2013،ارتفعت حصة ودائع البنوك العمومية قليلا سنتي 2014 و 2015 (87.7%و 88.3%) على التوالي، مقابل بقاء حصة البنوك الخاصة قليلة بنسبة 11.7% التي شهدت انخفاض مقارنة بسنة 2013و 2014 بنسبة (13.4% و 12.3%) على التوالي.كما تبقى حصة المصارف العمومية في مجموع الموارد المجمعة عالية جدا.

نظرا لانخفاض الطفيف لودائع قطاع المحروقات و ودائع تحت الطلب أساسا، نلاحظ انخفاض في سنة 2015 سواء بالنسبة للبنوك العمومية ب (-11.2%) أو على مستوى البنوك الخاصة ب (-17.8%) مقابل ارتفاع محسوس في 2014(26.2% في البنوك العمومية و 21.4% في البنوك الخاصة).

أما ودائع لأجل فقد ارتفعت بنسبة 7.4% في البنوك العمومية و 26.7% في البنوك الخاصة،مقابل زيادة بنسبة 12.2% في البنوك العمومية و انخفاض قدره 6.8% في البنوك الخاصة سنة 2014.

الشكل رقم(II-2):هيكل الودائع في البنوك العمومية و البنوك الخاصة في الفترة (2011-2015)

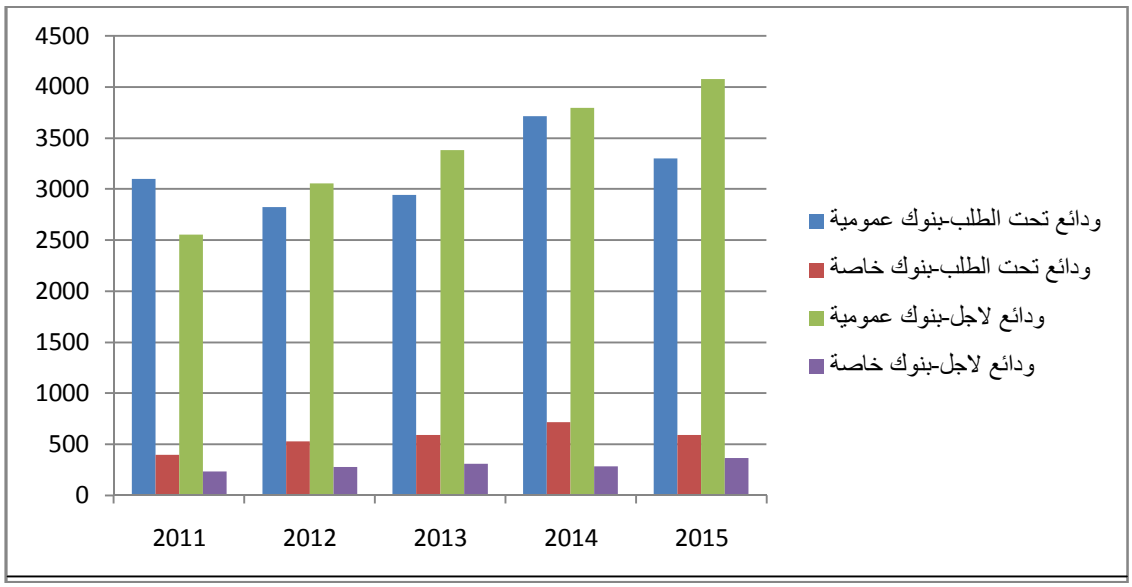

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم 01.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه هناك ارتفاع في عملية جمع الودائع بنوعيها سواء ودائع لأجل أو ودائع تحت الطلب بالنسبة للبنوك العمومية ،أما البنوك الخاصة نلاحظ تفاوت في نسبة الودائع تحت الطلب مقارنة بالودائع لأجل .كما نلاحظ استحواذ البنوك العمومية على الحصة الأكبر من الموارد في السوق مقارنة مع البنوك الخاصة.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

المطلب الثاني:هيكل القروض

تشكل القروض بالنسبة للبنوك الجزائرية من بين أهم الاستعمالات التي تضمن لها المر دودية ،و لكن بقدر ما تطرح من عمليات الإقراض من إمكانيات التوسع في النشاط و تحقيق الأرباح فإنها تخلق العديد من الصعوبات في حالة سوء تسيير القروض و منحها بعيدا عن المعايير الضرورية التي ترتكز على مرد ودية الاستثمار أكثر من قيمة و نوعية الضمانات المقدمة في ملف طلب القرض،و هدا ما تتسم به غالبية البنوك الجزائرية في هد الجانب ،و تنقسم القروض إلى عدة أصناف و هدا حسب نوع القطاع الممول و حسب المدة.[1]

يبين الجدول التالي القروض الممنوحة حسب البنوك العمومية و البنوك الخاصة.

الجدول رقم (II-3):توزيع القروض الممنوحة حسب القطاع في الفترة (2011-2015)

الوحدة:مليار دينار

السنة	قروض للقطاع العام		قروض للقطاع الخاص		إجمالي القروض الممنوحة
	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	
2011	1742.3	0.0	1451.7	530.7	3724.7
2012	2040.7	0.0	1675.4	569.5	4285.6
2013	2434.3	0.0	2023.2	697	5154.5
2014	3373.4	9.5	2338.7	781.3	6502.9
2015	3679.5	9.5	2687.1	899.5	7275.6

المصدر:التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank- of algéria.dz

الجدول رقم(II-4):حصة البنوك العمومية و البنوك الخاصة في الفترة (2011-2015)

الوحدة:مليار دينار

حصة السنة / البنوك	2011	2012	2013	2014	2015
حصة البنوك العمومية	%85.8	%86.7	%86.5	%87.8	%87.5
حصة البنوك الخاصة	%14.2	%13.3	%13.5	%12.2	%12.5

المصدر:التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of algéria.dz

[1] جازية حسيني،خوصصة البنوك في الجزائر واقع و أفاق،مرجع سبق ذكره ،ص138-139.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

من خلال الجدولين رقم03و رقم 04نلاحظ أن هناك زيادة طفيفة في نسبة القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة في نهاية 2015،بعد التراجع البسيط في نهاية 2014 أي 12.5% مقابل 12.2% في 2014 و 13.5% في 2013.تخص القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة تمويل الشركات الخاصة و الأسر التي يبقى ادخارها المالي المجمع في ارتفاع مستمر،كما نلاحظ تراجع جد خفيف بالنسبة للبنوك العمومية في نهاية 2015 بنسبة 87.5% مقارنة بالسنة 2014 التي كانت تقدر ب 87.8%.

من خلال الجدول رقم 03نلاحظ الزيادة المسجلة في حجم القروض التي تمنحها البنوك العمومية بالنسبة للقطاع العام و كذلك تبقى حصتها في تمويل القطاع الخاص مرتفعة ،بينما نلاحظ نسبة ضعيفة جدا في حجم القروض التي تمنحها البنوك الخاصة للقطاع العام مقارنة بحجم القروض للقطاع الخاص الذي يعرف تزايد بنسبة معتبرة.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 استحواذ البنوك العمومية على اكبر حصة من إجمالي القروض الممنوحة حيث لم تنزل هده النسبة عن 85%.

الشكل رقم(II -3):توزيع القروض الممنوحة حسب القطاع في الفترة (2011-2015)

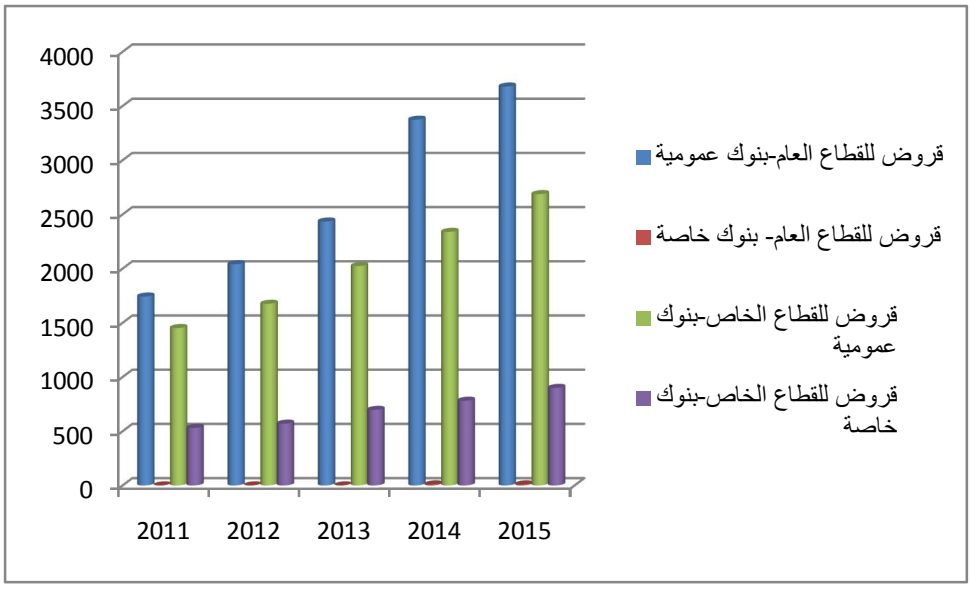

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم 03.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن البنوك العمومية تستحوذ السوق المصرفي و تبقى مشاركتها قوية في تمويل مشاريع و استثمارات العمومية الكبرى ،بينما البنوك الخاصة لا تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية كما نلاحظ أنها تمول عادة القطاع الخاص.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

المطلب الثالث: مؤشرات الصلابة

خلال العشرية الأخيرة ،تحسنت وضعية القطاع المصرفي كثيرا استنادا إلى إصلاحات مختلفة،سجلت إحصائيات بنك الجزائر في سنة 2015 بالنسبة للبنوك العمومية و الخاصة مرود دية جيدة على الرغم انخفاض الطفيف مقارنة ب 2014،حيث انخفض معدل مرد ودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) ب 2% ليصل إلى 21.6% و استقر معدل مرد ودية الأصول (العائد على الأصول) عند 1.93% مقابل 1.98% في سنة 2014،خص التراجع العائد في رأس المال و استقرار العائد على الأصول كل من المصارف العمومية و المصارف الخاصة.

و فيما يخص المنتجات المصرفية سجلت البنوك العمومية ارتفاعا ب 20.4% بفضل الزيادة الحادة للمنتوجات خارج الفوائد 35% .و ارتفع صافي صافي المنتوج المصرفي ب 21.6 % في 2015،بينما سجلت تكاليف استغلال و التخصيصات للاهتلاك نمو أدنى 10.3% و نمت مخصصات المؤونات ب 24.7% .أما في المصارف الخاصة سجلت المنتجات المصرفية نموا اضعف قدر ب 6.6% بسبب تراجع الطفيف للمنتجات المصرفية ،و هدا ما يفسر الزيادة الضئيلة لصافي منتجاتها المصرفية بنسبة 5.4% و في المقابل ارتفعت نسبة تكاليف استغلال و التخصيصات للاهتلاك ب (22.9%) في 2015.

أما بالنسبة لمعدل هامش الفائدة فقد انخفض في البنوك العمومية(65.8% مقابل 68.3% في 2014) و ارتفع في البنوك الخاصة (71.5% مقابل 69.1% في 2014).

و نلاحظ من خلال هده النتائج أن البنوك الخاصة أصبحت تنافس البنوك العمومية ،لكن رغم هدا لا تزال المصارف العمومية تستحوذ على السوق المصرفي في الجزائر.[1]

المبحث الثالث:تحديات الجهاز المصرفي الجزائري

ترتبط فعالية القطاع البنكي بمدى وجود المنافسة فيه،حيث كان لجهاز المصرفي الجزائري دور لهده المنافسة عندما سمحت للبنوك الخاصة و الأجنبية دخول السوق البنكي،لكن رغم هدا هناك مشاكل و عراقيل تواجه الجهاز المصرفي الجزائري بشكل عام و البنوك الخاصة بشكل خاص.

المطلب الأول:المنافسة البنكية

تعتبر المنافسة البنكية وسيلة هامة لتعزيز القدرة التنافسية لأي قطاع بنكي، وهدا من خلال استعمال مجموعة من أدوات و الوسائل ،وما ينجر عنها من أثار.

[1] www.bank-of algéria.dz التقارير السنوية لبنك الجزائر،

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

أولا:أنواع المنافسة البنكية

تختلف أنواع المنافسة حسب طريقة و كذلك حسب حالة السوق.

أ-حسب طريقة المنافسة:

و تنقسم المنافسة في هده الحالة إلى قسمين :

1-المنافسة السعرية:

و هي ترتكز على السعر،و تتجلى في سعي المتنافسين إلى كسب حصص اكبر في السوق البنكي عن طريق تخفيض الأسعار[1]،و دلك فيما يتعلق مثلا بالعمولات أو بالفوائد المفروضة على القروض،كما تكون هده المنافسة أيضا عن طريق الرفع من أسعار الفائدة الممنوحة على الودائع.

و تعتبر المنافسة عن طرق الأسعار محدودة،نظرا لتدخل الدولة (عن طريق البنك المركزي)في تحديد أسعار ،من خلال وضع حدود لمعدلات الفائدة سواء كان دلك على الودائع او على القروض.

2-المنافسة غير السعرية:

و هي لا ترتكز على السعر،بل تكون باستعمال وسائل أخرى كالإعلان و الترويج للخدمات المقدمة و جودتها،و كدا العمل على توفير الراحة للعملاء بهدف جدبهم.[2]

تعتبر المنافسة غير السعرية أكثر فعالية،و هي أحسن طريقة يمكن أن تستعملها البنوك لتتنافس على جلب العملاء ،إذ كشفت بعض الدراسات الميدانية بان العميل يولي اهتماما كبيرا بكفاءة البنك في أداء الخدمات المصرفية.

ب- حسب حالات السوق:

هناك أربعة أشكال رئيسية يمكن أن تأخذها المنافسة بشكل عام ،نذكر مايلي:

1- المنافسة التامة(الكاملة):

تعتبر حالة المنافسة التامة نظرية مثالية ،جاء بها الكلاسيكيون الجدد و هده الحالة هي نادرة التحقق في الحياة الاقتصادية.

و يتشكل هدا النوع من المنافسة،عندما تسود السوق مجموعة من الخصائص نذكر منها:

- وجود عدد كبير من المتاعملين في السوق(بائعيين و مشتريين).

[1] طارق عبد العال حماد،التحليل الفني و الأساسي للأوراق المالية،الإسكندرية،دار الجامعية،2000،ص60.
[2] طارق عبد العال حماد،التحليل الفني و الأساسي للأوراق المالية،مرجع سبق ذكره،ص60.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

- التجانس و التماثل التام للسلع و الخدمات المعروضة في السوق.
- حرية الدخول و الخروج من السوق.
- العلم التام بظروف السوق(شفافية السوق)

2-الاحتكار:

يعتبر الاحتكار الحالة النقيضة لحالة المنافسة التامة،و هو يتميز بانفراد منتج واحد لإنتاج سلعة أو خدمة معينة بحيث لا تكون هناك بدائل قريبة لهده السلعة أو الخدمة ،في حين يقبل عدد كبير من المستهلكين على شراء هده السلعة أو الخدمة.[1]

3-منافسة القلة:

هي الحالة التي يسيطر فيها عدد قليل من البنوك الضخمة على حصص كبيرة في السوق البنكي،ويقوم هدا النوع أساسا على مدى سيطرة عدد من المؤسسات على صناعة ما،بغض النظر عن عدد مؤسسات الموجودة في السوق.

4-المنافسة الاحتكارية:

تعتبر هده الحالة وسيطا بين حالة المنافسة التامة من جهة ،و الاحتكار من جهة أخرى ،وتتميز المنافسة الاحتكارية بمايلي:[2]

- وجود عدد كبير من المنتجين في السوق،ففي حالة السوق البنكي يكون هناك عدد كبير من البنوك.
- حرية الدخول و الخروج من السوق.
- العلم التام بأحوال السوق.
- تميز المنتجات أو الخدمات عن بعضها،بالرغم من أن تكون لها بدائل قريبة من بعضها البعض.
- تمتع المنتجين بنوع من القدرة على التحكم في الأسعار ،و الكمية المنتجة.

ثانيا:أدوات المنافسة بين البنوك التجارية

إن الهدف الأساسي التي تسعى إليه البنوك هو كسب عدد كبير من العملاء،و من أجل الوصول إلى هدا الهدف تستعمل مجموعة من الأدوات التي يمكن حصرها فيمايلي:

[1] محمد علي الليثي،محمد فوزي أبو السعود،مقدمة في الاقتصاد الجزئي،الإسكندرية،الدار الجامعية،2000،ص297.
[2] محمد علي الليثي،محمد فوزي أبو السعود،مرجع سبق ذكره،ص321.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

أ-رأس المال: يعتبر رأس المال بالنسبة للبنك مؤشرا لمدى المتانة المالية للبنك، و درع واقي للمودعين من مخاطر سوء الإدارة و التوظيف، فكلما كان رأس مال البنك كبيرا كلما زادت ثقة الجمهور و العملاء في هذا البنك، و كلما زاد إقبالهم على التعامل معه، لذلك تتنافس البنوك على زيادة نسب رؤوس أموالها من أجل كسب ثقة العملاء.

ب-السعر:في المجال البنكي،تظهر تظهر المنافسة عن طريق السعر فيمايلي:

- أسعار الفائدة على الودائع، بحيث تتنافس البنوك على رفع هذه الأسعار من أجل إغراء جمهور المدخرين بإيداع أموالهم لديها.
-أسعار الفائدة على القروض : و يكون التنافس هنا بتخفيض هذه الأسعار إلى أدنى نسبة ممكنة من أجل تشجيع المستثمرين على الاقتراض.
-تخفيض العمولات المفروضة على الخدمات البنكية الثانوية.

إلا أن ما يلاحظ على المنافسة عن طريق السعر كونها محدودة نوعا ما، و هذا راجع لمجموعة قواعد و اللوائح التي تضعها العديد من دول العالم من أجل تحديد الحدود الدنيا و القصوى لأسعار الفائدة، بهدف حماية المودعين و البنوك نفسها من المنافسة الهدامة، و هذا ما يقيد حرية البنوك في التنافس بالأسعار (زيادة أ و نقصان).

ج-استعمال تكنولوجيا: أصبحت التكنولوجية إحدى أهم الأدوات التي يمكن التنافس عليها و استعمالها في توسيع حصة السوق بالنسبة للمنشآت البنكية [1].فكلما نجح البنك في إدخال وسائل حديثة و تكنولوجيا عالية المستوى على خدماته، كلما أدى ذلك إلى زيادة السرعة في الأداء، و السهولة في المعاملات و بالتالي جذب المزيد من العملاء.
كما أن التكنولوجيا تمكن البنوك أيضا من تقديم و ابتكار خدمات بنكية جديدة، وهذا ما يعد عنصرا آخر من العناصر التي تتنافس عليها البنوك.

د-تسويق الخدمات: يعتبر تسويق الخدمة البنكية و إيصالها للعملاء بأسهل السبل و أحسنها، أداة أخرى تتنافس حولها البنوك التجارية، بحيث يساهم التسويق الفعال للخدمات البنكية بشكل كبير في جذب انتباه العملاء و إثارة ميولهم و رغباتاهم.
و يشمل التسويق البنكي الترويج للخدمة و توزيعها أو تصريفها، فالترويج يكمن في التعريف بالخدمة المقدمة و مزاياها و قدرتها على إشباع حاجات العملاء و رغباتهم.و فيما يخص توزيع الخدمات البنكية، فهو يعتمد على الانتشار الجغرافي لفروع البنك و مدى ملائمة مواقعها و قربها من العميل، بحيث تتجلى المنافسة في هذا المجال في التنافس على فتح أكبر عدد ممكن من الفروع، وانتشارها بشكل واسع، بالإضافة إلى التنافس على اختيار أحسن المواقع لهذه الفروع وأنسبها للعميل، وكذا تقديم الخدمات في أطول و أنسب الفترات.

ت-حسن المعاملة: تلعب الناحية النفسية (البسيكولوجية)دورا كبيرا في جذب العملاء، وحملهم على الإقبال للتعامل مع بنك معين، و يتوقف ذلك على مدى قدرة العاملين في البنك على حسن معاملة هؤلاء العملاء، وحسن استقبالهم و التشاور معهم بحيث يمنح ذلك العملاء الإحساس بالراحة و الثقة و لأمان.

[1] ابتهاج مصطفى عبد الرحمان،إدارة البنوك التجارية،مصر،دار النهضة العربية،1998-1999،ص181.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

و لذلك تتنافس البنوك على توفير أحسن الوسائل المادية و البشرية من أجل خلق جو مريح للعملاء أثناء تواجدهم في البنك،و من ذلك:

-تجهيز قاعات الاستقبال بوسائل حديثة و مريحة.

-حسن الاستقبال و البشاشة و احترام المتعاملين (العملاء).

- توطيد العلاقات الشخصية مع العملاء.

ثالثا:اثر المنافسة على النشاط الاقتصادي

للمنافسة أثار ايجابية و أخرى سلبية على القطاع البنكي بشكل خاص و الاقتصاد بشكل عام.

أ-أثار الايجابية:

من بين هده الآثار مايلي:[1]

- انخفاض أسعار الخدمات البنكية المقدمة للعملاء
- تحسين جودة الخدمات البنكية،وزيادة كفاءة تقديمها.
- ابتكار و استحداث خدمات مصرفية جديدة.

ب- أثار السلبية:

و منها مايلي:[2]

-زيادة التكلفة والمصاريف المالية بالنسبة للبنوك، وهذا ناتج عن الرفع من معدلات الفائدة على الودائع بغرض جلب المودعين، و مصاريف الترويج.

- انخفاض الإيرادات، الناتج عن التخفيض في معدلات الفائدة على القروض والعمولات.

المطلب الثاني:مشاكل و معوقات جهاز المصرفي الجزائري

رغم الإصلاحات المتعددة التي مر بها الجهاز المصرفي الجزائري لكن لحد أن لم يصل إلى مستوى المطلوب نظرا للمشاكل و العراقيل التي يواجهها .

و من المشاكل التي يعاني منها الجهاز المصرفي الجزائري نذكر منها مايلي:

1- الوضعية القانونية للبنوك الجزائرية:

تعرف البنوك الجزائرية أزمة تنظيم،فالبنوك و المؤسسات الاقتصادية يتعين عليها أن تنفد توجهات الدولة المالكة،و بوضعها بنوكا تجارية فهي تخضع للقانون النقد و القرض و تشرف عليها الدولة المنظمة باعتبارها شركات ذات رؤوس أموال تلتزم باحترام قواعد القانون التجاري،ويتسم التشريع البنكي بانعدام الانسجام بين النصوص و التناقض

[1] نفس المرجع السابق،ص167.

[2] ابتهاج مصطفى عبد الرحمان،إدارة البنوك التجارية،مرجع سبق ذكره،ص222.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

أحيانا ووجود ثغرات قانونية،ينتج عنها صعوبات في تحليل المشاكل القانونية للبنوك،و تضع هده القواعد التنظيمية البنوك في قلب تناقضات الدولة التي تلعب دور المساهم الوحيد و الدائن و المدين و الفاعل الاقتصادي في آن واحد.[1]

2- علاقة البنوك بالخزينة العمومية:

في إطار عمليات التطهير المستمرة التي ألقيت على عاتق البنوك وجدت المؤسسة البنكية نفسها أمام إشكال يعترض عملية التسيير فيها و يثقل كاهلها،و الذي يتمثل في إصدار الخزينة العمومية لسندات على مدى عشرين عاما مقابل حقوق البنوك على المؤسسات العمومية،مما أثار مشاكل على مستوى ميزانية البنوك و سيولتها،بتجميد أصولها للنظر إلى آجال السندات و مكونات محافظها،و نجم عن دلك عجز البنوك في مجال تحليل الأداء و الفعالية نظرا لنقص الواضح و غير الكافي في تخصيص المؤونات المقابلة لهده الحقوق،أضف إلى دلك أن معدل الفائدة الذي تدره هده السندات يقدر ب 5% و الذي لا يتناسب إطلاقا مع تكلفة الموارد المالية التي تتحملها معظم البنوك في إطار عملية إعادة التمويل عن طريق السحب على المكشوف.[2]

3-ضعف تسيير البنوك:

فرض قانون النقد و القرض على النظام المصرفي الالتزام ببعض القواعد التي يجب احترامها من قبل جميع الهيئات المالية ،حيث أنها تضع حدودا أمام المصارف فيما يخص منح القروض و توثر بشكل واضح و عميق على كل ما يصدر من قرارات تتعلق بمجال التسيير المصرفي،ويتميز التسيير في البنوك فيمايلي:

- ضعف مناهج تحليل درجة الخطر.
- نظام تفويض الصلاحيات خاضع لترتيب سلمي مفرط.
- تباطؤ في طرق العمل و الإجراءات.
- ضعف عمليات الرقابة.

في مجال تحليلها للأخطار تواجه البنوك نقص الشفافية و الدقة للحسابات المقدمة إليها و لضعفها للتحكم في تقنيات الهندسة المالية،و عدم احترتم معايير تسيير القروض البنكية.[3]

4-عراقيل اجتماعية و ثقافية:

من عواقب نقص الحس الاقتصادي و غياب الثقافة البنكية في المجتمع استحالة استجابة الجمهور لنداء البنوك عن طريق إيداع أموالهم فيها،و بالتالي تجميع الموارد الضرورية لأي بنك في عملية القرض،مما ينعكس سلبا على دور

[1] حدو علي،انعكاسات اتفاقية العامة للتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية،مذكرة نيل شهادة ماستر،الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2011-2012،ص118.

[2] حدو علي،انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية،مرجع سبق ذكره،ص118.

[3] باكور حنان،الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية،مدكرة نيل شهادة الماستر،البويرة،كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير،2013-2014،ص29.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

البنوك،فيعيق تمويل الاقتصاد و التنمية،فافتقاد سياسات إعلامية و تعليمية تعنى بهدا الميدان ،ساهمت بقسط كبير في الجهل و نقص الوعي بآليات عمل النظام المصرفي و فلسفة سيره و بعده الاقتصادي،و قد يرجع ضعف الثقافة البنكية داخل البنوك نفسها في إطاراتها و موظفيها الذي يعانون من نقص في التكوين،الأمر الذي يؤثر على أداء و فعالية البنوك كطرف أساسي في النشاط الاقتصادي و كركيزة لتحقيق التنمية.[1]

6-ضعف مردودية العنصر البشري:

إن الاستثمار في العنصر البشري أصبح الآن من أهم مقومات التنمية المستدامة و يعتبر احد العوامل الأساسية و الهامة في قطاع الخدمات و بالخصوص فيما يتعلق بالبنوك،حيث أن تكوين و تسيير الموارد البشرية في هدا القطاع يجب أن يكون من الأولويات،وكون مقتضيات المحيط و فعاليات السوق تستوجب التحلي بصفات الاحترافية،كما أن وجود تسيير كفء يسمح بتقديم خدمة ذات جودة و نوعية من شأنها المساهمة بتعظيم الربح،و يتطلب من العنصر البشري في المؤسسة المصرفية أن يمتثل إلى المعايير و المقاييس الشائعة في المحيط المصرفي العالمي،لضمان تسيير مصرفي منسجم و متوافق مع العادات و التقاليد العالمية.[2]

7-ضعف تقييم المخاطرة:

تبدو عملية تقييم المخاطرة في البنوك الجزائرية صعبة و معقده و دلك راجع إلى عوامل عديدة تعود بالأساس إلى معاناة المؤسسات الاقتصادية من مشاكل تسييرية،و عجز في هيكلتها المالية و سوء سريان المعلومات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية بشكل فعال و كذلك عدم استقرارها و عجزها عن تحقيق فوائض موجبة،لدا يتعرض المصرف عند ممارسته الوظيفية إلى مخاطر عديدة و متنوعة مرتبطة بكل من الزبائن و السيولة و معدل الفائدة و الصرف.[3]

و من معوقات التي تتعلق بالنظام المصرفي نذكر مايلي:

- الظرف الخاص الذي ميز عشرية التسعينيات كان سبب من اجل البقاء على السياسات السابقة و المتمثلة في ممارسات لا تتماشى و نصوص الإصلاحات الجديدة.
- عدم الاهتمام بالعنصر البشري و الكفاءات ،في حين أعطت الأولوية للاستثمار و الاهتمام بالتجهيزات و الجانب التكنولوجي.
- هيمنة سياسة تفضيل القطاع العام على القطاع الخاص،مع فرض تجسيد مشاريع الحكومة التي هي في أغلبها قرارات سياسية كمشاريع دعم التعاونيات الشبابية،و المؤسسات المصغرة.
- ضعف الضابط القانوني المتعلق بالممارسات البنكية.

[1] نفس المرجع السابق،ص29.
[2] حدو علي،انعكاسات اتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية،مرجع سبق ذكره،ص121.
[3] باكور حنان،الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية،مرجع سبق ذكره،ص31.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

- انعدام شبكة اتصالات متطورة ترقى إلى مستوى المتطلبات المعاصرة للتعاملات البنكية.
- هشاشة النسيج الاقتصادي المتميز بسيطرة القطاع العمومي أعلن إفلاسه،و بقطاع خاص محتشم لا يرقى إلى مستوى المنافسة العالمية.
- فوضى السوق الموازية التي تعتبر الطابع المميز للاقتصاد الوطني،بحيث أصبح من الصعب على البنوك تحديد معايير نجاعة و فعالية المؤسسات.
- سمة الغموض التي يتميز بها الاقتصاد الوطني،الشيء الذي أدى إلى انعدام البراقماتية في المعاملات البنكية.
- اقتصار دور البنوك في مجرد هيئات لتأدية الخدمات الكلاسيكية العادية.
- اعتماد البنوك سياسة التشغيل التام ،و ابتعادها عن عقلانية في التوظيف.
- ضعف و قلة المنافسة في القطاع المصرفي من قبل البنوك الخاصة أو الأجنبية.
- انعدام السوق المالي في الجزائر.[1]

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجهها البنوك الخاصة في الجزائر

تواجه البنوك الخاصة كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الخاصة في الجزائر العديد من المشاكل يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

من الطبيعي أن يواجه كل استثمار في بدايته صعوبات للتأقلم مع المحيط الاقتصادي، لذا ورغم كل شيء وضعت البنوك الخاصة أولى خطواتها في النظام المصرفي الذي يعتبر نظاما محتكرا من طرف البنوك العمومية ،فالبنوك الخاصة لا تمثل سوى نسبة 10% من السوق. أن ظهور مثل هده البنوك في هدا الوسط قد يكون صعبا ،رغم هدا فان نشاط البنوك الخاصة عرف في الفترة 1998–2002 م تطورا سريعا ،و كان من الممكن أن يواصل التطور لولا الانتكاسة التي عرفها القطاع .لهدا أصبحت عدة بنوك تواجه خطر فقدانها لتوازناتها المالية و هدا ما يمكن وصفه بالموت البطيء ،و بالتالي الزوال و العودة إلى النقطة الصفر، بعد أزمة الثقة التي عاشها النظام على إثر أزمة بنك خليفة حيث سجلت سحوبات هائلة للودائع من المودعين التي طالت عددا من المؤسسات البنكية الخاصة هدا من جهة، و من جهة أخرى فقد اتخذت عدة إجراءات متتالية مست العديد من البنوك الخاصة،حيث أصبحت هده الأخيرة تجد صعوبات في الوصول إلى السوق النقدية مما دفعها إلى الاعتماد الشبه الكلي على أموالها الخاصة ،فضلا على أن نصيب هده البنوك من عمليات التجارة الخارجية و التحويلات المالية تقلص بالمقارنة مع البنوك الأجنبية التي أصبحت تعامل بالأفضلية ،إذ أن قيمة التحويلات و العمليات المتصلة بالتجارة الخارجية التي تقدر ب 1200 دج عام 2000م ،تستأثر البنوك العمومية على نسبة 95% منها ،ثم تليها البنوك الأجنبية. و بهدا فان التطورات التي عرفتها الساحة المصرفية أصبحت تهدد في العمق وجود البنوك الخاصة ذات الرأسمالي الوطني و المحلي و إعادة رسم المنظومة المصرفية من خلال إعطاء الأولية للبنوك الأجنبية الخاصة لا سيما الفرنسية،أن هدا التوجه

[1] تركي لحسن،مخلوفي عبد السلام،معوقات تطوير النظام البنكي الجزائري،مداخلة،المركز الجامعي بشار،ص ص8-9.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

سيقضي على البنوك الخاصة الجزائرية خاصة و إنها تعاني ضغوطات مختلفة في أعقاب أزمة بنكي خليفة و BCIA التي فتحت غطاء الأمن المالي، التي اتخذت بعدها سلسلة من التدابير الضمنية و العلنية كان أبرزها عدم قبول معظم البنوك العمومية خصم الصكوك البنكية للبنوك الخاصة،و الذي يعتبر تعامل غير شرعي و لا يستند لأي اعتبارات قانونية،و يعكس النية في استغلال ظرف خاص لإعادة بث سمعة البنوك العمومية و هدا بعد أن قامت وزارة المالية بتوجيه تعليمة لمسئولي البنوك العمومية في 04 جوان 2003م تمنعهم من تسبيق الأموال على صكوك البنوك الخاصة للحد من نزيف الأموال الذي عرفته البنوك العمومية في تلك الفترة ،هده التعليمات ضمن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الوزارة المنتدبة لإصلاح البنوك بعد الفحص الذي قام به بنك الجزائر .

اتبعت هذه الإجراءات بحالة سحب الأموال من عدد من المدخرين والمستثمرين بشكل تهدد وضع العديد من البنوك الخاصة، منها يونيون بنك حيث لجأ مسؤوله إلى العدالة لإنقاذ بنكه، أما البنك الدولي الجزائري فمنذ تنصيب المسير الإداري له ظل وضعه حرجا وقد وصل إلى حد العجز عن التسديد .

لهذا طالب مسئولي البنوك الخاصة من السلطات العمومية التدخل لتنظيم السوق المالي ووضع حل للمشكلة التي تهدد وجود العديد من البنوك الخاصة، فقد أصبح الكل يوازي بين الهشاشة الاقتصادية والقطاع الخاص، وأضحى هذا القطاع الضحية الأولى .إن هذه الوضعية الحرجة تضاعف من فقدان المنظومة المصرفية لمصداقيتها في الجزائر، وتقع مسؤولية الوضع الذي وصلت إليه البنوك على بنك الجزائر، إذ يعاب على هذه الهيئة التي يفترض أن تكون أداة للرقابة والضغط، عدم تفتحها حيث أن هيأتها ظلت مغلقة على نفسها أي مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، أو أداة لتسليط العقوبات البعدية، وأول إجراء قامت به هو منع هذه البنوك الخاصة من الوصول إلى السوق النقدية، الذي نتجت عنه مضاعفات خطيرة على توازنات البنوك الخاصة، فمن غير الممكن أن يسير أي بنك من خلال موارده الخاصة فقط، وإن تم ذلك فسيكون لفترة وجيزة فقط أيا كانت موارده، هذا بالإضافة إلى حصص البنوك الأجنبية التي تزداد على حساب البنوك الخاصة الوطنية، حيث أن هذه البنوك تستفيد من مزايا تخدم مصالح البنوك الأصلية لها وبالتالي تخدم بلدها دون أية مجازفة [1].وفي بيان موقع من قبل رئيس مجلس إدارة البنك الخاص يونيون بنك، أصدره في أعقاب بروز مشكلة تصفية بنكي الخليفة وBCIA وردة فعل عدد من المودعين من رجال أعمال الذين سحبوا أموالهم الهامة من البنوك الخاصة، يوضح هذا البيان أن النظام المصرفي الذي يرتكز على الثقة، وفي أعقاب الأزمة وتأثيراتها فإنه لا يوجد أي بنك يمكن أن يتحمل مثل تلك السحوبات، ويشمل أيضا البيان، أن كل دول العالم تضع آليات وميكانيزمات للحد من آثار مثل هذه الحركة، حيث يعتمد تضامن بين البنوك لتمكينها من الوصول إلى السوق النقدية وتمكينها من الاقتراض، كما أنه يمكن أن تتدخل الدولة لإنقاذ القطاع المتضرر، لذا طالب مسؤولوا عدد من البنوك الخاصة بإيجاد الحلول عبر إقتراح مخطط التسعة أشهر لضمان استقرار السوق النقدي، كما تطرق البيان إلى أنه لا يمكن لأي نظام اقتصادي تفادي الأزمات،

[1] صفاء حمادي،تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر،مذكرة تخرج شهادة الماستر،جامعة الوادي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2014-2015،ص ص 19،20.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

لكن نوعية أي نظام تقاس بقدرته على تسيير الأزمة بأقل الأضرار الممكنة للأعوان الاقتصاديين .ولا زالت تداعيات الأزمة إلى يومنا هذا، حيث أن رئيس الحكومة وفي سبتمبر 2004 أصدر تعليمة تنص على أنه يجب على المؤسسات العمومية أن تقوم بإيداع أموالها و أرصدتها لدى البنوك العمومية دون سواها معلنا مقاطعة رسمية لكل البنوك الخاصة، هذا ما أثار تساؤلات المؤسسات الدولية عن تناقض قرارات الحكومة الجزائرية والانفتاح الاقتصادي والمنافسة النزيهة واقتصاد السوق، وكذا الالتزامات التي قدمتها الجزائر للالتحاق بالمنظمة العالمية للتجارة(OMC) والتوقيع على اتفاق الشراكة الأوروبية .

-تتميز التجربة الجزائرية في البنوك الخاصة بالحداثة وقلة المشاركين فيها نظرا أن القانون الجزائري لا يسمح بقيام بنوك خاصة بمعنى الكلمة بل بنوك تتعامل بمنتجات الصيرفة الخاصة، مما صعب فتح السوق نحو هذا النشاط وقلل إلى حد كبير نمو هذا النوع من الصيرفة.[1]

[1]،صفاء حمادي،تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر،مرجع سبق ذكره،ص 21.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

خاتمة الفصل:

تسعى البنوك الخاصة و البنوك الأجنبية من خلال خصائصها و الأهداف المسطرة لها إلى تحقيق أقصى ربح ممكن و مساهمة في دفع النمو الاقتصادي.و أصبحت تعد من البنوك المنافسة في قطاع البنكي الجزائري.

و من خلال دلك نطرح النتائج التالية:

- تتميز البنوك الخاصة باستخدام وسائل و تقنيات حديثة و التكنولوجيا التي ساهمت في تطوير الجهاز المصرفي و رفع أدائه.
- تمتاز البنوك الخاصة بمواكبة مختلف التطورات الاقتصادية و تخطيطها لأهداف المستقبلية عن طريق تطوير خدماتها و عملياتها المصرفية.
- سيطرة البنوك العمومية على مختلف مجالات النشاطات البنكية،لكن رغم هدا تسعى البنوك الخاصة و البنوك الأجنبية إلى الرفع من أدائها و الزيادة من منافستها .
- رغم التجربة المتواضعة للبنوك الخاصة ا دانها تمثل نقطة تحول هامة في مسيرة الجهاز المصرفي نحو انفتاح.
- يعاني الجهاز المصرفي الجزائري من نقائص عدة تجعله يحد من أدائه و تضعف من دوره و مكانته التنافسية على المستوى المحلي و الخارجي.
- إن بعض الأزمات التي تعرضت لها البنوك الخاصة أترث على مصداقية النظام المصرفي الجزائري خلال مسيرته نظرا لحجمها و لتداعياتها،و ما هي إلا نتيجة منطقية لإختلالات المسجلة داخل النظام المصرفي.
- القطاع البنكي في الجزائر مازال يحتاج لإصلاحات و مجهودات أخرى حتى يتوفر فيه الجو التنافسي الذي يساعده على تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات البنكية العاملة فيه،و كذلك مواجهة التحديات و المعوقات التي تقف عقبة في طريقه.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

الـفـصـل الـثـالـث

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

مقدمة الفصل:

لتقييم مستقبل البنوك الخاصة في الجزائر و معرفة أهميتها و جب علينا القيام بدراسة ميدانية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر الذي يعد من البنوك الأجنبية الخاصة الأولى التي فتحت فرعا لها في الجزائر العاصمة و مقرها "بير خادم "،و يتوقف فعالية هدا القطاع بوجود جو تنافسي بين البنوك القائمة في القطاع لدا قمنا بمحاولة لدراسة حالة البنك الوطني الجزائري باعتباره بنك عمومي و كبنك منافس لسوسيتي جنرال الجزائر ،و لتقييم أداء هدا الأخير.

و هدا ما سنتطرق له في هدا الفصل من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول**:تقديم بنك سوسيتي جنرال
- **المبحث الثاني**:أساسيات بنك سوسيتي جنرال الجزائر
- **المبحث الثالث**: تقديم بنك الوطني الجزائري
- **المبحث الرابع**:مستقبل بنك سوسيتي جنرال الجزائر عن طريق قياس التنافسية البنكية مع البنك الوطني الجزائري

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

المبحث الأول:تقديم بنك سوسيتي جنرال(SGA)

سوسيتي جنرال هي واحدة من أكبر مجموعات الخدمات المالية الأوروبية،بناءا على نموذج العمل المصرفي الشامل و المتنوع ،و تجمع سوسيتي جنرال بين الصلابة المالية و إستراتيجية النمو المستدام.

توظف سوسيتي جنرال أكثر من 148000 موظف في حوالي 76 بلد ،و يدعم اليوم 30 مليون عميل حول العالم من خلال تقديم مجموعة واسعة من النصائح و الحلول المالية المصممة خصيصا للأفراد و المؤسسات الاستثمارية و الشركات،و التي تتمحور فيمايلي:

- بنك التجزئة في فرنسا مع فروع سوسيتي جنرال قرض الشمال و بورسوراما ،التي تقدم مجموعة كاملة من الخدمات المالية مع عرض متعدد القنوات في طليعة الابتكار الرقمي.
- بنك التجزئة العالمي المتواجد في أوروبا الوسطى و الشرقية و روسيا، حور البحر الأبيض المتوسط ،إفريقيا و أسيا.
- بنك التمويل و الاستثمار مع خبرتها العامة في ميدان بنوك التمويل و الاستثمار و نشاط السوق (السوق المالي).[1]

المطلب الأول:نشأة و تطور بنك سوسيتي جنرال الجزائر(SGA)

هي مؤسسة مصرفية فتحت فرعا في الجزائر في 15 أفريل 1998 برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري ،بمساهمة البنك الأصلي "الشركة العامة " بنسبة 45% ،و فيبا هولدينغ لوكسمبورغ بنسبة 31% ،و المؤسسة الدولية SFI بنسبة 10%،و البنك الإفريقي للتنمية بنسبة 10% ،لكن أصبحت الآن تعود كليا إلى مؤسسة الأم ،تتكفل هده الشركة بتمويل نشاطات التجارة الخارجية،مقرها الرئيسي بالأبيار العاصمة.

-مراحل إنشاء سوسيتي جنرال الجزائر(SGA):

- 1987:فتح مكتب تمثيل

- 1998:الحصول على رخصة مصرفية لمزاولة النشاط

- 1999:إنشاء فروع سوسيتي جنرال

- 2000:فتح أول وكالة بدالي إبراهيم للزبائن في مارس 2000

- 2004:فروع 100% ملك لسوسيتي جنرال بعد إعادة شراء الأسهم

- 2007:إنشاء مديرية الشركات الدولية الكبيرة (DGEI)

- 2008: إنشاء مديرية الشركات الوطنية الكبيرة (DGEN)

- 2009: إنشاء بنك التمويل و الاستثمار و وكالة التسيير الخاص

[1] الورقة البحثية الخاصة ببنك سوسيتي جنرال - الجزائر-

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

- 2010: إنشاء أربع مراكز أعمال (الشراقة-العمارة- دار البيضاء- رويبة-حسيبة- قسنطينة-بالما) ،لتقديم خدمة أفضل للشركات الصغيرة و المتوسطة

- 2011: موقف جديد يستند للاتصالات ترتكز عل القيمة" روح الفريق"

- 2012: افتتاح 15 فرع جديد في جميع أنحاء الوطن

- 2013: افتتاح غرفة التداول و خلق صناعة الشاملة البنك التجاري (GTB)

- 2014: افتتاح ثلاثة مراكز أعمال (دار البيضاء- البليدة- تيزي وزو)

- 2015: افتتاح مركز أعمال برويبة (المنطقة الصناعية) ،إطلاق بطاقة الفيزا و مشروع مقعد الجديد بباب الزوار

احتفال البنك ب 15 سنة لتواجده في الجزائر،و زيارة المسؤول الأول لمجموعة فريدريك اوديا [1]

المطلب الثاني :تعريف بنك سوسيتي جنرال و خصائصه

أولا:تعريف بنك سوسيتي جنرال – الجزائر-(SGA)

هو بنك تجزئة ناتج من مجموعة عالمية سوسيتي جنرال،حيث توظف أكثر من 1390 عامل و هي نشطة في عدة مناطق من التراب الوطني ،يعتبر هدا البنك تجاري تقليدي بمنتجاته و خدماته،ينمو في وسط اقتصادي مالي و ملائم.

بدأت سوسيتي جنرال الجزائر نشاطها في مارس 2000 و هي واحدة من البنوك الأجنبية الأولى،تشتهر بعلامة تجارية جيدة و ركيزتها العلاقة الاحترافية ،فهي موجهة الى رؤساء المؤسسات،المحترفين و الخواص.

ابتداء من 2003 ،بدأت سوسيتي جنرال تطورها خارج جزائر العاصمة عن طريق إنشاء وكالات لها في جويلية 2003 في وهران،تلمسان،سيدي بلعباس (في الغرب) عنابة،قسنطينة،سطيف (في الشرق).في 31 ديسمبر 2006 كان لها 24 وكالة نشطة و 20 وكالة في حالة انجاز،سنة 2017 كان لسوسيتي جنرال –الجزائر- 92 وكالة و 11 مركز أعمال مخصص لعملاء المؤسسات .

و انتمائها إلى شركة رائدة عالميا أعطاها فرصة التمتع بالحكم ذاتي واسع لدفع عجلة التطور فيها ،و الطموح إلى أن يتطور و يكبر بالاعتماد ها على مواردها الذاتية. [2]

ثانيا:خصائص بنك سوسيتي جنرال

تتميز البنوك الأجنبية بجملة من الخصائص و السمات يمكن إيجازها في:

[1] WWW.societegenerale.dz le 27-04-2017

[2] الورقة البحثية الخاصة ببنك سوسيتي جنرال- الجزائر-

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

1- **حجم البنك الأجنبي**: يتميز البنك الأجنبي بكبر حجمه العائد إلى:
-كبر حجم رأس ماله .
-كبر حجم النشاط .

2- **التكامل**: يتمتع البنك الأجنبي بشبكة فروع منتشرة عبر عدة مناطق في العالم،كما يوجد نوع من التضامن فيما بينها حفاظا على مصالحها المشتركة في مواجهة السلطات النقدية المحلية.

3- **الاحتكار أو الطبيعة الاحتكارية لهدا البنك**:نتيجة لكبر حجم البنك الأجنبي و اتساع مجال نشاطه يحدث نوع من الاحتكار لبعض الخدمات خصوصا في مجال صرف العملة و تمويل التجارة الخارجية.

4- **ميزة التنوع و التوسع (تنوع المنتجات و توسع النشاط)**: أدى النمو و التطور الكبير الذي تشهده الساحة المالية العالمية من حيث انتشار بنك سوسيتي جنرال و اتساع مجال نشاطه إلى تبني استراتيجيات فعالة للارتقاء بخدماته إلى مستوى تحدياته العالمية من خلال:
- تنويع و ابتكار تقنيات و قنوات التمويل الحديثة.
- تأثيره في اتساع شبكة المصارف .
- تعبئة الإدخارات و زيادة حجم القروض.

5- **التركيز على تمويل قصير الأجل**: في أغلب الأحيان يلجأ البنك الأجنبي إلى التمويل قصير الأجل و دلك لانخفاض نسبة المخاطرة في هدا النوع من التمويل و ارتفاع عائده،و نتيجة لما يترتب على هده الاستثمارات من فوائد أصبح البنك الأجنبي مهتم به أكثر من غيره من التمويلات الأخرى.

6- **قرارات التخطيط و الاستثمار و الإنتاج و التسويق و التسعير يتم اتخاذها من قبل البنك الرئيسي**: حيث يرجع الفصل في القرارات ذات القيمة المالية الكبيرة إلى البنك الرئيسي أو البنك الأم،حيث يوكل هدا البنك لوكالاته في مختلف الأقطار التصرف في إصدار القوانين و المصادقة على القرارات التي لا تتعدى السلطة الممنوحة ،و في حالة تجاوز الصلاحيات يتدخل البنك الأم في المصادقة على القرارات المهمة.

7- **القدرة الهائلة على التسويق و الاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة**: و هده الخاصية من أهم الخصائص التي ينفرد به البنك الأجنبي عن بقية البنوك الوطنية حيث يتميز بقوة كبيرة في الجانب التسويقي و الإعلان للمنتجات التي تقدمها و بصفة مستمرة.[1]

8- **الانتشار الجغرافي**: و تعني به الحيز المكاني الذي يشغله هدا البنك حيث نجده عبارة عن مجموعة كبيرة من البنوك المنتشرة في أقطار مختلفة كلها تكون عبارة تابعة لشركة الأم تعتبر المقر الرئيسي للبنك و صاحبة القرار الأخير.

9- **تعبئة الكفاءات**: حيث يراعي هدا البنك جانب الكفاءة المهنية لدى موظفيها،و لا يتم اعتماد الموظفين لا بعد إجراء جملة من الاختبارات و التربصات لتصبح هده العمالة أكثر جاهزية و أكثر خبرة.[2]

---

[1] رايس عبد الحق،هشام حريز،دبابش عبد المالك،دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد و تقييم أدائها من حيث العائد و المخاطرة،مرجع سبق ذكره،ص ص 222-223.

[2] نفس المرجع السابق،ص223-224.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتي جنرال و أهدافها

لكل بنك هيكل تنظيمي خاص به ،حيث يقوم بتحديد و توزيع المهام و التنسيق و كذلك يحدد مهام كل إدارة و فرد في البنك،و بطبيعة الحال للبنك أهداف يسعى إلى تحقيقها.

أولا:الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتي جنرال

الشكل رقم(III -4) :الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتي جنرال

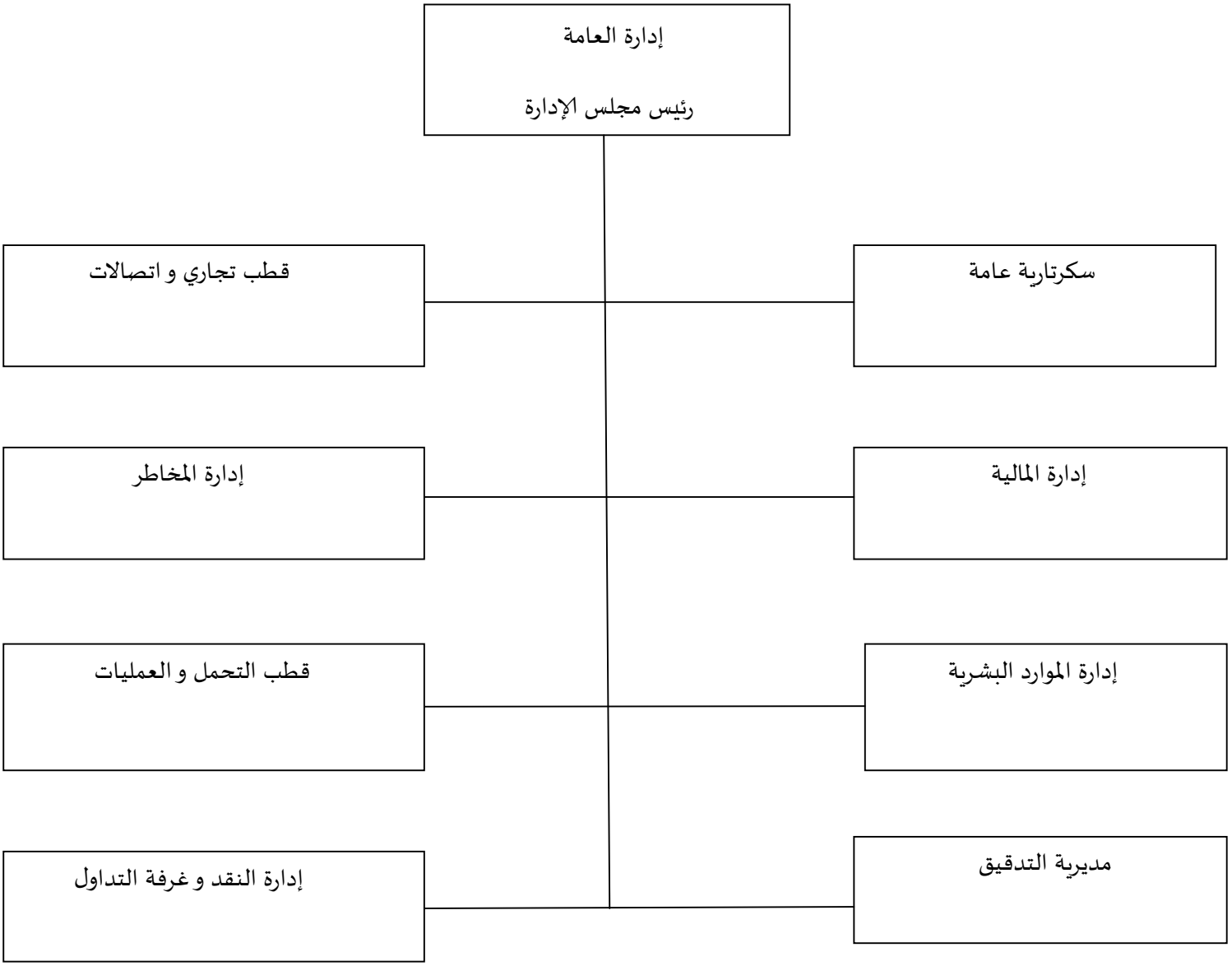

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

المصدر:من التقرير السنوي المنشور في موقع البنك http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2015.pdf

- بعض وظائف للإدارات التابعة للبنك:

1- **الإدارة العامة:** للإدارة العامة مهام تنظيمية و تخطيطية و أخرى فنية،و هدا من خلال تحديد الأهداف و قيادة العمل الإداري ،كم من مهامها إصدار الأوامر و هدا من خلال:

-التخطيط

-التنظيم الإداري

-القيادة الإدارية

-التنسيق

-الاتصال

-الرقابة

2- **الإدارة المالية:**يمكن القول بصفة عامة أنها تهتم بأمرين رئيسين:

-تدبير الموارد للحصول على الأموال المختلفة

-استخدام الأموال بأفضل طريقة ممكنة

وعلى أساس ما تقدم يمكن القول بان مهمة المدير المالي تكمن في:

- إمداد الإدارة بما تحتاجه من تقارير مالية تخدم النشاط.
- التخطيط و وضع إستراتيجية المالية و التنسيق و تنشيط العمل داخل الإدارة المالية.
- عمل هياكل التمويل و مصادرها و مصادر الإنفاق و كذلك إعداد الموازنات المالية.

3-**إدارة الموارد البشرية**: تعتبر من أهم الأقسام الإدارية،وتتولى هده الإدارة العديد من المهام الضرورية و التي تتعلق بكافة الموظفين و مختلف القوى العاملة ،إذ تهتم إدارة الموارد البشرية عادة مسؤولية تعيين موظفين جدد و تقوم بتدريبهم على مهامهم في العمل ،وأيضا تحرص على تعريفهم بحقوقهم و واجباتهم و متابعة تنفيذ قوانين العمل المختلفة.

4-**إدارة التدقيق:** تعتبر دائرة التدقيق من مكونات المنظومة الرقابية في المصرف، و لها الحق في التدقيق على جميع العمليات و النشطة المنفذة في المصرف من أجل مساعدة المصرف على تحقيق أهدافه و دلك ب:

- التأكد من التزام بالتعليمات و التعاميم الداخلية في المصرف.
- تقييم مدى ملائمة و فعاليات السياسات و إجراءات الضبط المعتمدة لبيئة وظروف العمل في المصرف.
- مسؤولية إعداد البيانات المالية الصحيحة.
- موثوقية المعلومات المالية.

5- **إدارة المخاطر**:الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر و من أجل مراقبتها و التحكم فيها،و تعمل إدارة المخاطر من رفع كفاءة البنك للحد من الخسائر المتوقعة مع الحفاظ على التغطية الكافية لنقاط

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

الضعف.وتهدف كذلك إلى حماية صورة البنك بتوفير الثقة لدى مودعين و دائنين و المستثمرين ،و تعظيم قيمة البنك.

6- **إدارة النقد و غرفة التداول:**تهدف إدارة النقد إلى التحكم الجيد في حجم النقد التي يمكن من خلالها الوفاء بما عليها لكسب ثقة المتعاملين معها،و الابتعاد عن العسر المالي و كذلك توفير السيولة النقدية و تحديد الفائض من السيولة لاستثماره،التنبؤ بالتدفقات النقدية.

كما تهتم إدارة غرفة التداول بتحديد أسعار بيع و شراء العملات المختلفة و تحديد أسعار العائد الدائن على العملاء و المدين على تسهيلات العملاء ،وكذلك البيع و شراء الفوري و الأجل للعملات مع فروع البنك،و استثمار فائض السيولة أو تدبير العجز في السيولة ،كما تعمل أيضا على بيع و شراء أدون و سندات الخزينة في السوق الأولية و الثانوية وإجراء عمليات المبادلات المختلفة للعملات و الفوائد.

ثانيا:أهداف بنك سوسيتي جنرال

من بين الأهداف التي يسعى إليها البنك إلى تحقيقها هي:

1- **تعظيم الربحية:**و هي من أوليات البنك التي تسعى إلى تحقيقها مند دخولها للسوق النقدية الجزائرية عن طريق زيادة الموجودات أو من خلال زيادة في الإيرادات و تخفيف تكلفة الخدمات.

2- **ضمان استمرارية نشاط البنك:**تسعى البنوك الأجنبية عموما إلى ضمان استمرارية نشاطها و بقاءها في السوق من خلال مواكبة المستجدات التي تطرأ على السوق المالي ،و التكيف معها.[1]

3- **مواكبة المعايير الدولية:**و نقصد بالمعايير الدولية تلك المقاييس العالمية التي تعمل بها البنوك الحديثة في المجال البنكي و على البنوك الأجنبية دائما أن تكون على دراية كاملة بالمستجدات التي قد تطرأ على هده المعايير لمواكبة التطور في المجال البنكي.[2]

4- **كسب ثقة العملاء:** يسعى بنك سوسيتي جنرال إلى كسب ثقة العميل من خلال توفير الخدمات المناسبة له و الوفاء بكل التزاماته و تلبية طلباته من منح القروض و تسليم الودائع .[3]

5- **العمل على تطوير منتجات جديدة:**و دلك من خلال خلق منتجات أخرى تكون ذات ميزة خاصة عن باقي المنتجات المقدمة من قبل البنوك الأخرى.

6- **السرعة في الأداء:**القيام بالعمليات البنكية و المعاملات المختلفة في أوقات قياسية على غرار البنوك الوطنية و مواكبة التكنولوجيا الحديثة التي قد تحسن في الأداء.

7- **توسيع الشبكة البنكية للبنك في مختلف أنحاء البلاد:** يسعى بنك سوسيتي جنرال إلى زيادة عدد وكالته في أرجاء الوطن،و دلك لتوسيع خدماته وزيادة عدد المتعاملين،خاصة و أنه من البنوك الأجنبية

---

[1] رايس عبد الحق،هشام حريز،دبابش عبد المالك،دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد و تقييم أدائها من حيث العائد و المخاطرة،مرجع سبق كره،ص224.

[2] نفس المرجع السابق،ص224.

[3] الورقة البحثية الخاصة ببنك سوسيتي جنرال-الجزائر-

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

الأولى التي أنشئت في الجزائر ،لدلك نلاحظ تطور ملحوظا في زيادة عدد الشبكات البنكية منذ 2000 ،حيث نلاحظ أن سنة 2017 أصبح لها 92 وكالة و مؤخرا فتح لها وكالة جديدة في سيدي بلعباس.[1]

المبحث الثاني:أساسيات بنك سوسيتي جنرال الجزائر

سنتطرق في هدا المبحث إلى أساسيات بنك سوسيتي جنرال الجزائر بالتعرف على منتجات و خدمات التي التي يقدمها البنك و التي يسعى دائما إلى تحسينها و تطويرها مع متطلبات العصر لرضا العملاء بإتباع الإستراتيجية المناسبة التي يراها، و كأي بنك تجاري يسعى دائما إلى تحقيق أقصى ربح ممكن عن طريق إدارة الجيدة للمخاطر.

المطلب الأول:منتجات و خدمات بنك(SGA)

أولا :المنتجات و الخدمات للأفراد

لقد قامت (SGA) بتطوير سوق التجزئة منذ سنة 2005 ،حيث تهدف دائما إلى ضمان الجودة و تقديم المنتجات المناسبة بالاعتماد على الخبرات الفنية و وضع منهج متخصص و متنوع ،و قد مكنها هدا بتسجيل زيادة بنسبة 5% من عملاء الأفراد الجدد سنة 2015.وتتلخص عروض هدا القطاع في:

- أشكال مختلفة من القرض العقاري (الاستحواذ،البناء،تغيير ديكور،أعمال)
- **Crédit bien-être**: هو ائتمان يمنح لعقار جديد،ينتج أو يجمع في الجزائر و يشمل (أجهزة الكهربائية والمنزلية،المفروشات،أجهزة الكترونية،أجهزة كمبيوتر،هواتف،لوحات الكترونية،سيارات)
- **الاستثمارات**:و هي متمثلة في مجموعة TAWFIRI المتكونة من:

-TAWFIRI 0%: حساب توفير بدون فائدة يسمح لك بوضع المال جانبا ،ودلك لبناء مدخرات التي يمكنك استخدامها في أي وقت ممكن و دون فائدة.

-TAWFIRI: حساب توفير TAWFIRIيسمح لك بالتوفير بكل أمان و يحفظ أموالك التي تكون لك متاحة في أي وقت.

- TAWFIRI LOGEMENT: تسمح لك (SGA) بتحضير لشراء سكن في المستقبل ، تكون فيه مستفيد من الشروط التفضيلية لقرضك السكني.[2]

-TAWFIRI JEUNES: هو الادخار المصمم لشباب تحت 25 سنة،يضمن لك مستقبلك و مستقبل أولادك (تعليم،بناء مستقبلهم.....)[3]

[1] الورقة البحثية الخاصة ببنك سوسيتي جنرال-الجزائر-

[2] www.societegenerale.dz le02-05-2017

[3] www.societegenerale.dz le 02-05-2017

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

-**البطاقات البنكية**:يقدم بنك(SGA) عدة أنواع من البطاقات البنكية تسمح للزبون بشراء عن طريق شبكة سيارات،الحجز،تأجير سيارات ،و هي منتشرة في أكثر 24 مليون موقع حول العالم.[1]

حيث سنة 2006 احتلت المرتبة الثانية في الجزائر بعد القرض الشعبي الجزائري من حيث مبيعات البطاقة وهي النتيجة التي تحصلت عليها(SGA) فيما يتعلق بأهمية شبكتها[2]،وتتمثل هده البطاقات في:

- بطاقة cib :la carte cib
- بطاقة فيزا: carte visa
- فيزا كلاسيكية: la carte visa classique
- بطاقة فيزا للدفع المسبق[3]

-**PACKS SO 'essentiel**:تقدم(SGA) هدا العرض الذي يجمع بين البساطة و الاقتصاد و يقدم مجموعة من المنتوجات و الخدمات المصرفية مرتبطة بحاسبك المعين.و تتكون هده الحزمة من:

- SO'ESSENTIEL TEM TEM
- SO'ESSENTIEL CLASSIC
- SO'ESSENTIEL GOLD

-**الخدمات البنكية:** وهي خدمات عن بعد (إلكترونية) و المتمثلة في:

- E-PLAIEMENT:شراء وضبط الفواتير عبر الانترنت مع بطاقة الائتمان خاصة.

-SG@NET:موقع المعاملات و التشاور

- MESSAGI:الخدمة الصوتية للبنك

- WESTERN UNION: يسمح بتلقي الأموال من الخارج

-TRANSFERT -I:يسمح بعملاء سوسيتي جنرال فرنسا،ببدء التحويلات إلى الجزائر

- صراف ألي Guichet automatique

[1] نفس المرجع السابق.

[2] http://www.memoireonline.com le 03-05-17

[3] الورقة البحثية الخاصة ببنك سوسيتي جنرال-الجزائر-

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

ثانيا- منتجات و خدمات للمهنيين

تؤكد سوسيتي جنرال الجزائر(SGA) مكانتها في السوق المهنية عن طريق ضم أكثر من 34500 عميل في نهاية سنة 2015،و تهدف دائما إلى أن تكون البنك الرائد في السوق خاصة في هدا القطاع[1]،و أهم الخدمات و المنتوجات التي تقمها هي كالتالي:

- **إدارة التدفق:** عن طريق فتح حسابات و المتمثلة في:

-حساب جاري بالعملة المحلية comptes courants en monnaie locale

-حساب بالدوفيز comptes devises

- حساب CEDAC

- حساب INR

- **تمويل الاستثمار financement de l'investissement** :و التي تتمثل فيما يلي:

- ائتمان متوسط الآجال للأثاث

-ائتمان متوسط الآجال للعقارات

- تأجير المعدات : تمنح ل(المؤسسات،المؤسسات الصغيرة، الصيادلة،المهن الصحية)

- ائتمان EXPERT: ينمح ل(المحامين الموثقين،الأطباء،المحاسبين،القانونيين)

- ائتمان PHARMLOOK: يمنح للصيادلة

- **تمويل الاستغلالfinancement de l'exploitation**: و المتمثلة في

- الائتمان عن طريق الصندوق crédit par caisse

- التمويل بالمستحقات financement des créances :عن طريق السلف على الفواتير،خصم الأوراق التجارية، CASHPHAM

- التزام بالتوقيعاتengagement par signatures :(الضمانات في أنواع مختلفة،سندات ضمان الجمركية)

- **تمويل الدولي financement a l'international**: المتمثلة في الاعتمادات المستندية(استيراد/تصدير)

- **قروض الشخصية VIREXPRESS**: هي قروض تمنح لصالح موظفي المؤسسة تسمح من خلالها إجراء تحويلات الشهرية

[1] http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2015.pdf le 04-05-17

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

- **بنك عن بعد Banque a distance**:المتمثلة في

- SG@NET:موقع المعاملات و التشاور

- Sogeline pro:مركز الاتصالات و الاستشارات و المعلومات

- Messagi pro: خدمة الصوتية للبنك

- Messagi proswift: يعلم العميل بتقدم الاعتمادات المستندية الخاصة به.[1]

ثالثا- منتجات و خدمات العملاء من المؤسسات

يواصل بنك سوسيتي جنرال الجزائر الحفاظ على التوسع في سوق المؤسسات،بفضل الديناميكية التجارية التي ينتهجها حيث سجل نمو أكثر من 50% في تمويل هدا السوق.[2]

- توفير وسائل الدفع و التحصيل: شيكات وتحويلات،الكمبيالات و السحب الآلي
- **فتح حسابات مصرفية مختلفة**: و المتمثلة في

-حساب الجاري للمؤسسة DZD

- حساب بالعملة الصعبة للشخص المعنوي

- حساب بالعملة الصعبة للمصدرين

- حساب CEDAC

- حساب INR

حساب رأس المال

- تقديم خدمات الكترونية عن بعد: Messagi pro Swift
- **تمويل الاستغلال**: يمكن التمييز بين نوعين أساسيين هما

-قروض مباشرة: و يطلق عليها أيضا "القروض نقدا " تسمح لك الاستفادة من السحب على المكشوف،تسهيلات السحب على المكشوف و التقديم على الفواتير

- قروض من خلال التوقيع:البنك لا يدفع إلا في حالة ضعف الزبون[3]

- **تمويل الاستثمار**: أصناف الاستثمار المقترحة من طرف (SGA) هي

-قروض متوسطة الأجل (CMT):تهدف إلى تمويل مشاريع الإبداعية ،توسيع و تحديث

-قروض التأجير أو الاستئجار:هو وسيلة لتمويل السلع الخاصة و المعدات (آلات البناء،معدات صناعية،المعدات الطبية....)

- L'enveloppe cadre:شرع سوسيتي جنرال الجزائر (SGA) لتوقيع اتفاقيات مع وكالات الضمان بما في دلك القروض FGAR و CGCI .و الهدف من هدا العمل هو زيادة احتمالات من الحصول على التمويل.

[1] www.societegenerale.dz le04-05-17

[2] http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2015.pdf le 04-05-17

[3] www.societegenerale.dz le04-05-17

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

-ودائع لأجل(DAT)
- تقديم خدمات في إطار العمليات الدولية: المتمثلة في
- تحويل حر الدولي Le transfert libre international
- خصومات وثائقية La remise documentaire
- الاعتمادات المستندية Le crédit documentaire(CREDOC)
- خطاب الاعتماد La lettre de crédit STAND-BY(SBLC)

- تقديم (SGA) مجموعة من الخدمات لموظفي المؤسسات لتحفيزهم و لتوفير متطلباتهم و التي تتمثل فيمايلي:

- اتفاقات الشراكة Les conventions de partenariat entreprises

- تسيير الرواتب" VIREXPRESS " La gestion des salaires

- توفير الفوري للراتب La disponibilité immédiate de la paie [1]

المطالب الثاني: إستراتيجية بنك سوسيتي جنرال الجزائر (SGA)

أولا:الإستراتيجية المتبعة

تعتبر مفتاح و عنصر أساسي في أي بنك،حيث تتخذ (SGA) المورد البشري في صلب إستراتيجيتها وتطورها،استنادا على أساس القيم المشتركة ضمن مجموعة سوسيتي جنرال و هي:

- روح الجماعة
- الابتكار
- المسؤولية
- الالتزام

و هي موجهة نحو إستراتيجية النمو المستدامة،و إدارة الموارد البشرية و تطوير النهج القائم على التوظيف الانتقائي و دعم برامج التكوين المدعومة من إدارة التكامل التي تجمع بين الكفاءة و الخبرة.[2]

نلاحظ من خلال ما صرحت به(SGA) في تقريرها السنوي ل سنة 2015 ،أنها اهتمت بتكوين 947 موظف من أجل اكتساب مهارات و تقنيات جديدة تتماشى مع الواقع الحالي و التطور الاقتصادي، حيث تعتبر(SGA) أن اهتمامها بالمورد البشري هو من أولوياتها.[3]

[1] www.societegenerale.dz le05-05-17

[2] www.societegenerale.dz le06-05-17

[3] http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2015.pdf le 06-05-2017

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

ثانيا:تطور عدد العاملين في بنك (SGA)

الجدول(III-05):تطور عدد العاملين في بنك سوسيتي جنرال- الجزائر- خلال فترة 2010-2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الموظفين	1300	1444	1444	1380	1360	1376

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة لبنك سوسيتي جنرال –الجزائر- خلال الفترة 2010-2015

الشكل(III-05):عدد الموظفين خلال فترة 2010-2015

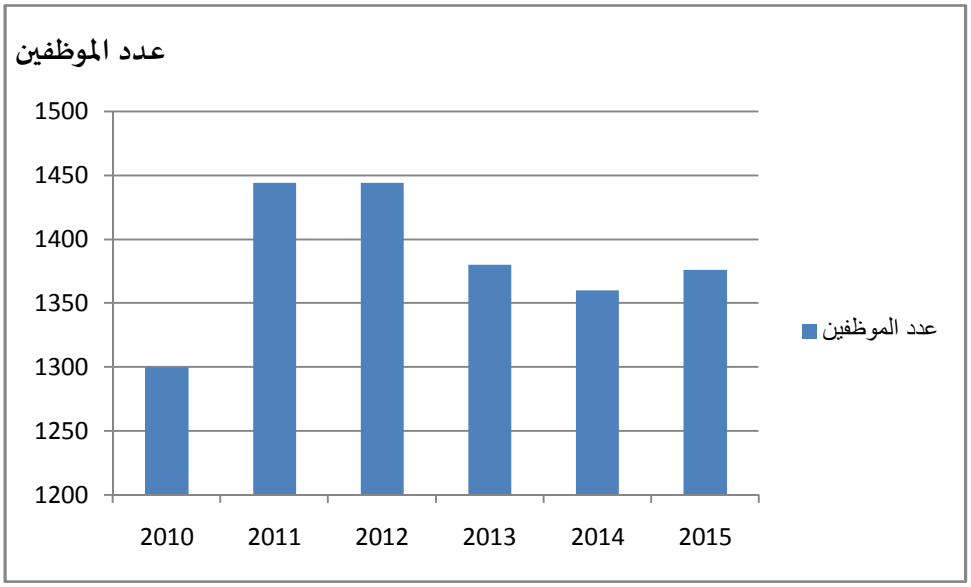

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 05

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 و الشكل رقم 05هناك ارتفاع معتبر في عدد الموظفين في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010نظرا لزيادة عدد الفروع على مستوى ولايات الوطن مما يتطلب زيادة الطلب على عدد اليد العاملة ،بينما استقر العدد في 2012 و نلاحظ انخفاض سنتي 2013و2014 الذي يعود على الاستغناء عن بعض الموظفين بسبب استخدام التكنولوجيا الحديثة،و شهدت سنة 2015 زيادة طفيفة في عدد الموظفين.

و في نهاية 2015 نسجل زيادة في القوى العاملة بنسبة 1.03% بالنسبة لسنة 2014.[1]

المطلب الثالث: إدارة المخاطر في بنك سوسيتي جنرال –الجزائر-

تعتمد سوسيتي جنرال الجزائر(SGA) على منظمة قوية و فعالة لإدارة المخاطر في جميع المجالات و الأسواق و المناطق التي تعمل فيها،حيث تقوم بتصنيف المخاطر على النحو التالي:

[1] http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2015.pdf le 06-05-17

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية
- المخاطر الهيكلية لأسعار الفائدة و أسعار الصرف
- مخاطر السيولة
- مخاطر عدم الامتثال بما في دلك مخاطر القانونية و الضريبية
- مخاطر البلد

و تتبع(SGA) لتسيير إدارة المخاطر مبدأين رئيسين هما:

- الخدمات المسؤولة عن تقييم المخاطر يجب أن تكون مستقلة عن إدارة التنفيذية.
- يجب أن يكون نهج و مراقبة المخاطر ثابت في جميع أنحاء المجموعة.

و تحكم في إدارة المخاطر يستند على أساس:

- المشاركة القوية من الجميع،من إدارة العامة حتى الفرق التشغيلية في إدارة المخاطر .
- قواعد و إجراءات الداخلية محددة بوضوح.
- مراقبة مستمرة تمارس من قبل هيئة مستقلة ،مراقبة المخاطر و تطبيق القواعد و الإجراءات.

و الأهداف الرئيسية ل(SGA) من تسيير المخاطر هي:

- تقديم خدمة أفضل للعملاء،و المساهمة في تطوير الأعمال،ضمان استدامة المجموعة من خلال تنفيذ نظام فعال لتحليل و قياس و مراقبة المخاطر.
- أن تكون (SGA) عضو مميز،و عامل تنافسي معترف به في كل مكان.[1]
- **المبحث الثالث:تقديم البنك الوطني الجزائري(BNA)**

يعتبر البنك الوطني الجزائري بنك عمومي من البنوك التجارية الأولى ،التي لها مهام متعددة و التي تتمثل أساسا في جمع الودائع و منح القروض،و بتالي يساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي ،و سوف نتطرق في هدا المبحث إلى تعريف(BNA) و الأهداف و كذلك الخدمات و المنتوجات التي يقدمها.

- **المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري(BNA)**

أنشئ البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم 178/66 الصادر بالتاريخ 13 جوان 1966 برأسمال قدره مليار دينار جزائري ،بحيث أوكلت له جميع المهام والأنشطة التي يقوم بها بنك الإيداع حيث يتضح ذلك في المادة الثانية من هذا القانون التي تنص على" يتمتع البنك الوطني الجزائري بصفته بنك إيداع وهو يخدم القطاع الخاص و العام

[1] الورقة البحثية الخاصة ببنك سوسيتي جنرال –الجزائر-

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

و القطاع الاشتراكي[1]"،و مع صدور قانون النقد و القرض 10-90 الذي سمح بصياغة الجذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد ،يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات البنكية.

حاليا يضم البنك الوطني الجزائري 211 وكالة مع أزيد من 5000 موظف و يحوز على أكثر من 2.5 مليون زبون من الخواص و المؤسسات الناشطة من مختلف الأحجام[2] ،و لهدا نعتمد عليه في بحثنا كبنك منافس .

المطلب الثاني:أهداف و وظائف البنك الوطني الجزائري(BNA)

أولا:أهداف البنك الوطني الجزائري

من أهم الأهداف التي يسعى البنك الوطني الجزائري لتحقيقها ما يلي:

-تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحولات اللازمة للتطور التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير و التسويق.

-توزيع ونشر الشبكة و تقريبها من الزبائن و العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية.

-تحسين وتطوير أنظمة المعلومات و الوسائل التقنية.

-تكوين المراقبة عن طريق تقدير المسائل المادية و التقنية.

-تدعيم الجهاز الرقابي.

-المشاركة على المستوى المحلي و الأجنبي.

-التحكم في القروض والتسيير الفعال للديون الخارجية.

ثانيا:وظائف البنك الوطني الجزائري

من أهم الوظائف التي يقوم البنك الوطني الجزائري في سبيل تحقيق أهدافه نذكر ما يلي:

-تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القروض القصيرة والمتوسطة الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف، والتسليف على البضائع و الإعتمادات المستندية.

منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا (التسيير الذاتي) ، مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج حتى عام 1982 تاريخ إنشاء البنك الفلاحي للتنمية الريفية.

---

[1] رحمة قدري،ياسين ليتيم،تحليل تنافسية البنوك التجارية في الجزائر،مدكرة لنيل شهادة الليسانس،ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2012-2013،ص38.

[2] www.bna.dz le07-05-2017

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

-منح القروض للقطاع الصناعي سواء كان قطاعا عاما أو قطاعا خاصا.

-يقوم بتمويل التجارة الخارجية بالإضافة إلى مساهمته في رأسمال عدة من البنوك الأجنبية.

-إضافة إلى تلقي الودائع من الجمهور ومختلف إدخارته، وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارة وتعتبر هذه الوظيفة عادية ورئيسية لأي بنك تجاري[1].

المطلب الثالث:منتوجات و خدمات بنك الوطني الجزائري(BNA)

1- صيغ التمويل:إلي تتمثل فيمايلي

-القروض الاستهلاكية

- القروض العقارية

- قروض الصندوق

- القروض المدعمة من الدولة

- قروض طويلة المدى

- قروض متوسطة المدى

- القرض الإيجاري

- القروض بالإمضاءات

- الحلول الخاصة بالأطباء

2- التوفير و الادخار: و المتكونة من

- الإيداعات لأجل: (توفير التقاعد "شحيحتي"،حسابات الإيداع لأجل)

- الإيداع الحر: (دفتر التوفير بالفائدة،دفتر التوفير بدون فائدة،دفتر التوفير المغناطيسي،دفتر التوفير للقصر"مستقبلي"،سندات الصندوق)[2]

3- التجارة الخارجية: يتكفل البنك الوطني بكافة عمليات التجارية الخارجية مستعينا في دلك بشبكته الواسعة،و يتم تمويل التجارة الخارجية عن طريق مايلي:

- التوطين المسبق

- الدفع المستندي

- القرض المستندي

- الضمانات الدولية

- التحويلات الدولية

- التصدير من غير المحروقات

[1] رحمة قدري،ياسين ليتيم،تحليل تنافسية البنوك التجارية الجزائرية،مرجع سبق ذكره،ص38.

[2] www.bna.dz le08-05-2017

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

4- الخدمات البنكية عن بعد: و هي تشمل (الخدمة البنكية الالكترونية،الخدمة البنكية عن طريق الهاتف،خدمة تبادل المعطيات المرقمنة،خدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت)

5-الخدمات الائتمانية: (بطاقة الدفع الالكتروني،جهاز الدفع الالكتروني،البطاقة البنكية الدولية)

6- خدمات التامين البنكي: وتشمل تأمين الأشخاص و تأمين الممتلكات[1]

المبحث الثالث: مستقبل بنك سوسيتي جنرال الجزائر(SGA) عن طريق قياس التنافسية البنكية مع البنك الوطني الجزائري (BNA)

سوف نتطرق في هدا المبحث إلى استخدام مؤشرات من أجل قياس التنافسية المصرفية بين البنكين (SGA) و (BNA) محل الدراسة خلال الفترة من سنة 2012-2015 ،و دلك بناءا على القوائم المالية المتاحة للبنكين و من أجل تقييم أداء بنك(SGA) و مستقبله في السوق المصرفية الجزائرية.

المطلب الأول:هيكل الودائع لبنك (SGA)و بنك (BNA)

الجدول رقم (III-06):هيكل الودائع لبنك(SGA) و بنك(BNA)خلال الفترة 2012-2015

الوحدة:مليار دينار جزائري

السنة	ودائع المؤسسات المالية		ودائع الأفراد	
إجمالي الودائع	SGA	BNA	SGA	BNA
2012	132101	110841942	153408358	1325198500
2013	40803	33893136	175898919	1498338492
2014	41283	162789197	194360367	1742545916
2015	3774	419633547	194960964	1732218308
إجمالي الودائع	**217961**	**727157822**	**718628608**	**6298301216**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للبنكين خلال الفترة 2012-2015

[1] www.bna.dz le08-05-2017

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

الشكل(III-06):هيكل الودائع للبنكين خلال الفترة 2012-2015

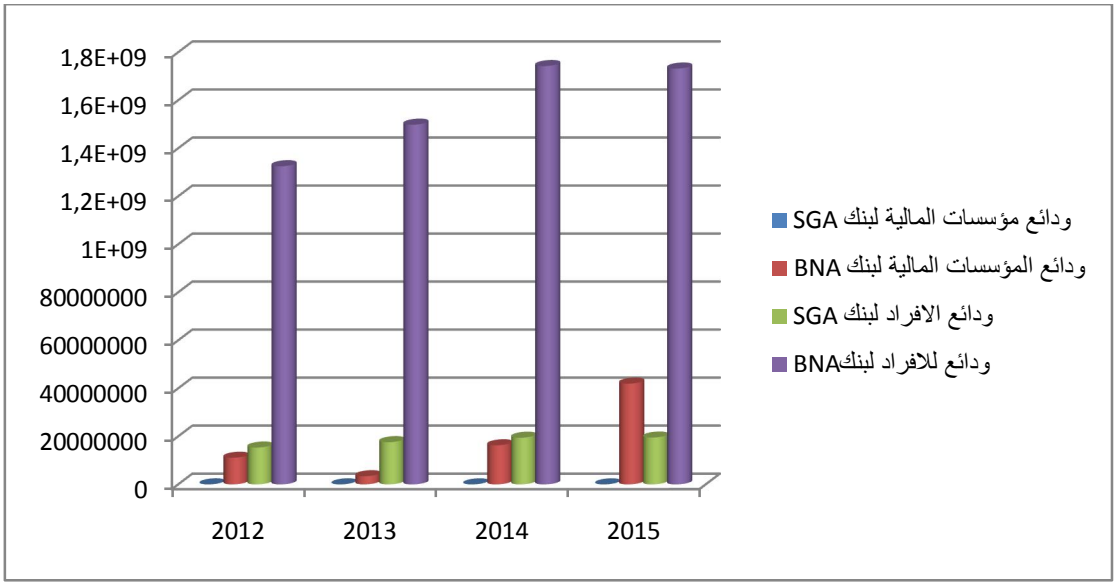

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم 06

من خلال الجدول رقم 06 و الشكل رقم 06 نلاحظ مايلي:

ودائع المؤسسات المالية لبنك الوطني الجزائري(BNA) تفوق بنسبة معتبرة لودائع المؤسسات المالية الخاصة ببنك سوسيتي جنرال الجزائر(SGA).حيث نسجل خلال فترة الدراسة 2012-2015 و من خلال ما نلاحظ في الجدول أعلاه أن هناك تدبدب في نمو ودائع المؤسسات المالية لبنك(SGA) حيث سجلت أعلى مستوى لها سنة 2012 و أدنى مستوى لها 2015 أي أنها في انخفاض من سنة إلى أخرى،بينما نسجل انخفاض في مستوى ودائع المؤسسات المالية لبنك (BNA) سنة 2013 مقارنة ب 2012 لكنها عرفت زيادة معتبرة في سنة 2014 و 2015.

أما بالنسبة لودائع الأفراد لبنك (SGA) تفوق بكثير ودائع المؤسسات المالية كون عدد الأخيرة أقل من عدد الأفراد مع تسجيل زيادة طفيفة بالنسبة لكل سنة فيما يخص ودائع الأفراد،كما نلاحظ أيضا أن مستوى ودائع الأفراد لبنك (BNA) مرتفع جدا مقارنة ببنك (SGA) مع تسجيل لتراجع طفيف سنة 2015 الذي عرفه البنك الوطني .

و مهنا نلاحظ سيطرة البنك العمومي على إجمالي الودائع و لربما يرجع هدا لأقدميته في السوق المصرفي الجزائري،و كذلك لكونه بنك عمومي يلجأ إليه الأفراد و المؤسسات المالية لضمان ودائعهم أو لنسبة الفائدة التي يتحصلون عليها تكون مرتفعة مقارنة بالبنك الخاص أو الأجنبي.

لكن رغم هدا و من خلال ما سجلنا أن بنك سوسيتي جنرال الجزائر أصبح يكسب ثقة عملائه و خاصة الأفراد و أصبح بنك منافس رغم أنه حديث النشأة في السوق المصرفية .

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

المطلب الثاني:هيكل القروض لبنك(SGA) و بنك (BNA)

الجدول(III -07):هيكل القروض لبنك (SGA) و بنك (BNA)خلا الفترة2012-2015

الوحدة:مليار دينار جزائري

السنة / إجمالي القروض	قروض المقدمة للمؤسسات المالية		قروض مقدمة للأفراد	
	SGA	BNA	SGA	BNA
2012	396354781	279869347	102966504	1134166014
2013	32979224	168432097	112917823	1315847592
2014	33444177	133210394	117035242	1831665625
2015	31137804	503338888	154750493	1515052812
إجمالي القروض	**137196986**	**487670062**	**1084850726**	**5796732343**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للبنكين خلال الفترة 2012-2015

الشكل (III-07):هيكل القروض للبنكين خلال الفترة2012-2015

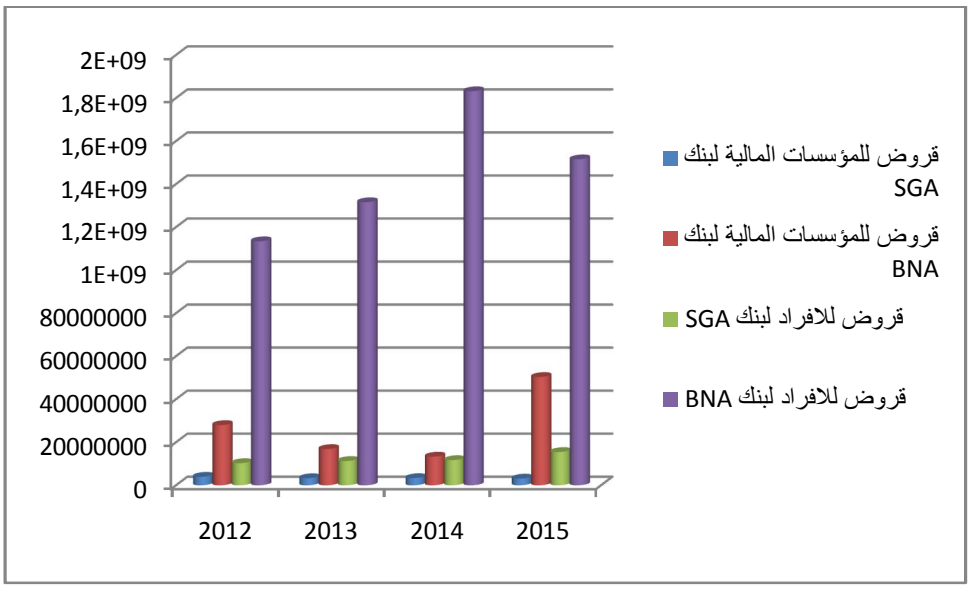

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم 07

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

من خلال الجدول رقم 07 و الشكل رقم 07 نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري (BNA) تفوق في إجمالي القروض سواء للقروض المقدمة للمؤسسات المالية أو القروض للأفراد،مع التسجيل انخفاض في القروض المقدمة للأفراد سنة 2015 أما بالنسبة للقروض المقدمة للمؤسسات المالية شهدت انخفاض في سنة 2013 و2014 لكن عرفت زيادة معتبرة سنة2015.

و بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر(SGA) تشهد القروض المقدمة للمؤسسات المالية ارتفاع و انخفاض خلال فترة الدراسة،أما بالنسبة للقروض المقدمة للأفراد تعرف زيادة معتبرة من سنة إلى أخرى و هدا راجع إلى زيادة ثقة الأفراد بالبنك و كذلك سرعة دراسة ملف القرض و الرد عليه و عدم تطلب وثائق عديدة كما هو الحال في البنوك العمومية .

نلاحظ أن البنوك العمومية تستحوذ على السوق البنكي من خلال القروض المقدمة و هدا راجع على احتكارها لتمويل الشركات الكبرى ،و تقديمها للقروض طويلة الأجل و كذلك القروض المدعمة من الدولة ،و أيضا في سعر الفائدة المطبق على القروض.

أما بنك سوسيتي جنرال الجزائر (SGA) يسعى دائما إلى تنويع و تقديم الخدمات البنكية الأفضل إلى عملائها من المهنيين و المؤسسات و الأفراد ،عن طريق استخدام وسائل و تكنولوجيات الحديثة التي تلبي حاجات العميل،و أصبحت تعد من المنافسين للبنوك العمومية حيث أن (SGA) كانت من الأوائل التي تحصلت على القائمة الاسمية الكاملة لمنتجات القرض الاستهلاكي سنة 2016 و كانت قد شرعت في تمويل قروض "سيارة سمبول الجزائرية" و كل المنتجات الأخرى المدرجة ضمن قرض القرض الاستهلاكي في وقت لا تزال البنوك الجزائرية العمومية تنتظر الضوء الأخضر للشروع في عملية تمويل القروض.[1]

المطلب الثالث:تحليل النتائج المالية للبنكين

الجدول(III-08):النتائج المالية للبنكين سنة 2013 و 2015

الوحدة:مليار دينار

النتائج المالية	منتج البنكي الصافي PNB		ناتج الإجمالي للاستغلال RBE		ناتج الاستغلال RE		ناتج الصافي	
السنة	SGA	BNA	SGA	BNA	SGA	BNA	SGA	BNA
2013	14665399	76451412	7940784	60901198	5350284	42253336	4020080	30238400
2015	15148269	116641247	9717099	96910270	6319498	41703274	4416399	29537000

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المالية للبنكين سنة 2013 و سنة2015

[1] www.elhayatonline.net/article50658.html le 08-05-2017

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

الشكل(III -08):هيكل نتائج المالية للبنكين في سنة 2013و2015

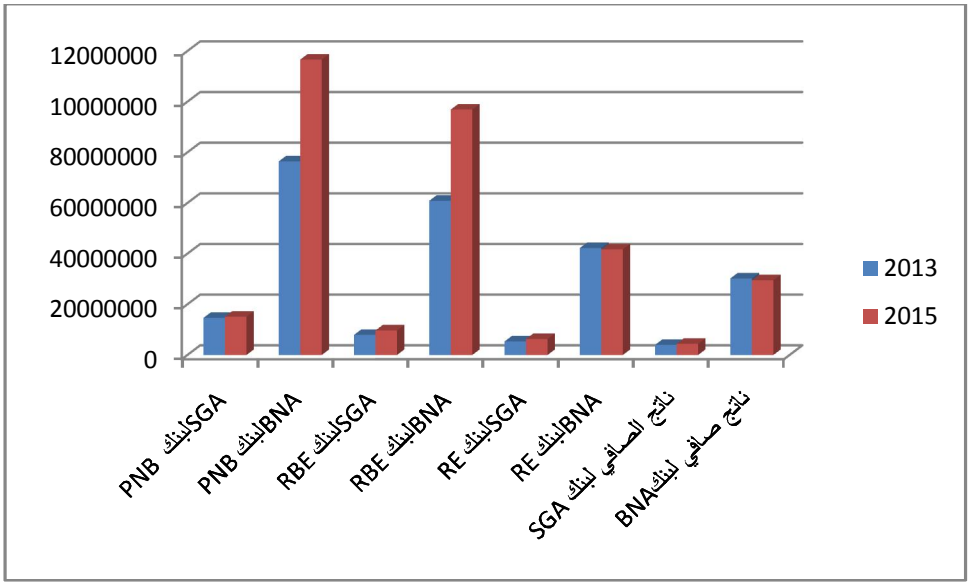

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم 08

من خلال النتائج المالية الموضحة في الجدول رقم 08 و الشكل رقم 08 نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري(BNA) يستحوذ على السوق المالية من خلال النتائج المالية المقدمة من خلال التقارير البنكية.

بالنسبة للبنك الوطني الجزائري(BNA) نلاحظ زيادة في المستوى منتج البنكي الصافي(PNB) و كذلك ارتفاع معتبر في ناتج الإجمالي للاستغلال بينما يشهد تراجع بالنسبة لناتج الاستغلال و الناتج الصافي في سنة 205 مقارنة ب 2013.

أما بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر نلاحظ أن هناك ارتفاع طفيف في(PBN) أما الناتج الإجمالي للاستغلال هناك زيادة معتبرة مسجلة سنة 2015 مقارنة بالسنة 2013،و كذلك نمو في ناتج استغلال و ما نلاحظه أيضا أنها سجلت زيادة في ناتج الصافي ،وهدا ما يدل على الأداء والوضع المالي الجيد للبنك من خلال تحليلنا للنتائج المالية،و سعيها دوما إلى النمو و التطور في السوق المصرفية رغم استحواذ البنوك العمومية.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية لكل من بنك سوسيتي جنرال الجزائر و البنك الوطني الجزائري لتقييم مستقبل بنك سوسيتي كبنك خاص عن طريق تحليل تنافسية مع البنك الوطني الجزائري نستخلص النتائج التالية:

- يتوفر بنك سوسيتي جنرال الجزائر على مزايا كثيرة تمكنه من تخطيط لمستقبل جيد في السوق المصرفية ،منها تنوع الخدمات و المنتجات المقدمة بالإضافة إلى إدارة الجيدة للمخاطر و انتهاج استراتيجيات تضمن له البقاء إضافة إلى تطور شبكاتها و وكلاتها البنكية عبر كامل التراب الوطني،مما يشير إلى رغبة الأخيرة في جلب أكبر عديد من العملاء و التقرب منهم.
- يعتمد بنك سوسيتي جنرال الجزائر على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة و يعمل على تسهيل و تنويع خدماته للزبائن عن طريق خدماته البنكية عم بعد.
- من الملاحظ أيضا أنها تعمل على تطوير و الاهتمام بالمورد البشري الذي يعد من أولوياتها بغية الوصول الى أرقى الخدمات و المنتجات .
- استحواذ البنك العمومية على السوق المصرفية الجزائرية من خلال تحليل النتائج التي تحصلنا عليها من التقارير المالية للبنكين.
- يساهم بنك سوسيتي جنرال الجزائر في تمويل الاقتصاد الجزائري عن طريق تقديم القروض و لو بنسبة محدودة،كما نسجل تناقص في نسبة القروض المقدمة للمؤسسات المالية لان البنك يعمل بالمنطق المتعارف عليه في العمل المصرفي و هو تحقيق أكبر ربح بأقل مخاطرة.
- عن طريق تحليل للقوائم المالية المقدمة في التقارير السنوية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر نلاحظ زيادة في النتائج المالية مما يدل على الأداء الجيد للبنك.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

الـــخـــاتـــمـــة

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

الخاتمة:

يعتمد اقتصاد أي دولة على آلية الجهاز المصرفي بالدرجة الأولى،و نتيجة للانفتاح و التجديد الذي عرفه الاقتصاد الجزائري و الذي انتقل من خلاله إلى اقتصاد السوق،أصبح له دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و قد تجسد هدا الدور وكان أكثر فعالية بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90 ،و أهم مظاهر هدا القانون هو ظهور البنوك الخاصة و البنوك الأجنبية التي منح لها الاعتماد للاستثمار في السوق النقدية.وهدا بغية تحسين الوظائف و الخدمات المقدمة.

كما توصلنا إلى أن ظهور البنوك الخاصة في السوق المصرفية الجزائرية ساعد على تطوير و تنمية الاقتصاد و خلق نوعا ما جو من التنافس بين البنوك رغم استحواذ و احتكار البنوك العمومية للسوق.

يمكن القول أن البنوك الخاصة و خاصة الأجنبية منها أنها تسير على خطى صحيحة من خلال زيادة وكلاتها و انتشارها في التراب الوطني و السعي إلى تحسين خدماتها و مواكبة التطورات التكنولوجية و الاقتصادية لتقديم الأفضل لعملائها و كسب ثقتهم و كذلك الارتفاع في نشاطها و تحسين أدائها، وهدا راجع إلى كبر حجم البنوك الأم التي تنتمي إليها.

اختبار الفرضيات:

من خلال ما تقدم في البحث استعطت اختبار صحة فرضيات البحث،و يتضح دلك فيمايلي:

- سمح قانون النقد و القرض10/90 بتغير هيكل المصرفي الجزائري،وأدى إلى ظهور بنوك خاصة وطنية و أخرى أجنبية في السوق المصرفية،التي كان لها دور في تمويل المشاريع الاستثمارية و دعم القطاع الخاص و تلبية حاجاته و هدا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- تقوم البنوك الخاصة بمجموعة من الوظائف و الخدمات المصرفية الحديثة و الخاصة،و تتميز بسرعة في الأداء و تنفيذ العمليات،كما تسير وفق أهداف يتم تخطيط لها مسبقا.

لكن رغم هدا تواجه صعوبات و عراقيل من ضمنها احتكار البنوك العمومية للسوق المصرفية من خلال المؤشرات التي قمنا بدراستها،بالإضافة إلى الأزمة التي شهدها القطاع عند إفلاس بنك خليفة و البنك التجاري و الصناعي الجزائري و هدا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- يتوفر بنك سوسيتي جنرال على مزايا كثرة،منها تنوع الخدمات و المنتجات المصرفية بإتباع طرق حديثة و مبتكرة و يسعى لتطوير شبكة وكلاته البنكية على كامل التراب الوطني،حيث نسجل من خلال تحليلنا لتقارير المالية أنه يقوم بتقديم قروض معتبرة لقطاع الأفراد و كذلك يسعى لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكن ليس بالشكل المطلوب نظرا للمخاطرة التي تتسم بها و هدا ضد مبدأها ،لأنه يحاول تحقيق أكبر ربح بأقل مخاطرة.وهدا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

النتائج:

لقد نم من خلال هدا البحث التوصل إلى عدة نتائج يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- إن الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق يتطلب وضع نظام مصرفي متطور يتعامل على أساس علاقات جيدة مع باقي القطاعات.
- سمح قانون النقد و القرض 10/90 إلى تحرير النظام المالي و فتح المجال أمام البنوك الخاصة الوطنية و الأجنبية إلى دخول السوق المصرفية،و خلق نوع من المنافسة فيه.
- ضعف رقابة الجهاز المصرفي على البنوك الخاصة الوطنية أدى إلى إفلاسات متتالية ،منها إفلاس بنك خليفة و البنك التجاري و الصناعي الذي هز بمصداقية هدا النظام.
- تعرف البنوك الخاصة في الجزائر زيادة مستمرة في عددها حيث سجلت في إحصائيات بنك الجزائر سنة2015 ،14مصرف خاص برؤوس أموال أجنبية ،ومصرف واحد برؤوس أموال مختلطة مقابل 06 بنوك عمومية.
- تساهم البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري و القطاع الخاص و لو بنسبة محددة.
- تتمتع البنوك الخاصة و الأكثرية منها الأجنبية بطرق و تقنيات بنكية حديثة و متطورة تتماشى مع التطورات الاقتصادية،وهدا راجع لكبر حجم هده البنوك و انتشارها الواسع في جميع دول العالم.
- رغم زيادة عدد البنوك الخاصة الأجنبية في الجزائر مند صدور قانون النقد و القرض إلا أن حصة التمويل لهده البنوك في السوق تبقى ضعيفة،وهدا نتيجة لسيطرة البنوك العمومية على حوالي 90% من السوق و قلة المنافسة التي يشهدها النظام المصرفي.
- تعتبر البنوك الخاصة حديثة النشأة و تحاول النمو من خلال زيادة عدد فروعها في كامل التراب الوطني .
- رغم إصلاحات الجهاز المصرفي إلا أن البنوك الخاصة لا زالت تعرف عراقيل و تحديات تقف في مسيرتها .
- نقص الثقافة المصرفية لدى الجمهور.
- البنوك الخاصة الأجنبية لها فضل في تحقيق توازن و لو كان نسبيا في حجم القروض و التمويلات المقدمة بين القطاعين العام و الخاص،حيث أجبرت البنوك العمومية على زيادة اهتمامها بالقطاع الخاص و دلك من خلال زيادة القروض الموجهة له.
- إن تقييم مستقبل بنك سوسيتي جنرال الجزائر في السوق المصرفية الجزائرية وملاحظة التطورات التي عرفها مند نشأته بالرغم من قصر تجربته،سمح لنا بالتعرف على الدور المتزايد لهدا البنك من خلال مساهمته في الاقتصاد الوطني و دلك لتزايد حجم القروض المقدمة لقطاع الأفراد و اهتمام بتمويل المؤسسات المالية،رغم الاستحواذ بنك الوطني الجزائري غلى مجمل المؤشرات من خلال المقارنة التي قمنا بها.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

- يقد بنك سوسيتي جنرال الجزائر مجموعة من الخدمات و المنتوجات المصرفية لخدمة و التقرب من عملائه،حيث يسعى لمنافسة البنوك الأخرى ،حيث سبق لنا و ذكرنا أنه كان من الأوائل الدين حصلوا على قائمة منتجات قرض الاستهلاكي و كان من السباقين لتقديم هدا القرض.
- يسعى دائما إلى تأطير المورد البشري و اهتمام به ،لاعتباره عنصر فعال في تقديم الخدمة.
- من خلال تحليلنا لتقارير المالية الخاصة ببنك سوسيتي جنرال الجزائر،نسجل ارتفاع في نتائج مالية مما يدل على الوضع المالي الجيد و الأداء المقبول مما يسمح لها بضمان بقاءها في السوق المصرفية.

التوصيات:

- القيام بإصلاح عميق لجهاز المصرفي الجزائري من خلال هياكله و آليات عمله ،و التكيف مع التحولات الاقتصادية.
- إنشاء هيئات رقابية مكثفة من أجل متابعة و المراقبة المستمرة لعمل هده البنوك .
- يجب الاهتمام بالبنوك الخاصة من طرف الدولة ،و دلك لمسايرة التطورات الهائلة و السريعة التي يشهدها القطاع المصرفي عبر العالم ،و استخدام التكنولوجيا المتطورة لأداء الخدمات.
- فتح المجال أمام كل المتعاملين في السوق النقدية و منح الفرص المتكافئة لجميع البنوك سواء كانت وطنية أو أجنبية ،بغية تحسين الخدمات المصرفية.
- تفعيل دور البنوك الخاصة و دلك من خلال ترشيدها و الاستفادة من أخطاء الماضي.
- فك العراقيل أمام البنوك الخاصة الأجنبية للاستثمار في السوق المصرفية ،لأنها تتمتع بقدرة و خبرة أكبر من البنوك العمومية في مسايرة التطورات الحالية.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

قائمة المصادر و المراجع

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

الكتب:

1- ابتهاج مصطفى عبد الرحمان،إدارة البنوك التجارية،مصر،دار النهضة العربية،1998-1999.

2- السيد متولي عبد القدر،اقتصاديات النقود و البنوك ،ط1،عمان-الأردن،دار فكر للنشر و التوزيع،2009.

3- بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات ة السياسات النقدية،ط2،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2006.

4- رضا صاحب ابو حمد،إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر،ط1،الأردن،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع،2002.

5- رايس عبد الحق،هشام حريز،دبابش عبد المالك،دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد و تقييم أدائها من حيث العائد و المخاطرة،ط1،الإسكندرية،مكتبة الوفاء القانونية،2014.

6- زياد رمضان،إدارة الأعمال المصرفية،ط2،عمان –الأردن،دار صفاء للنشر و التوزيع،1997.

7- زياد رمضان،محفوظ احمد جودة،اتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك،ط1،عمان،دار وائل للنشر،2000.

8- شاكر القزويني،محاضرات في اقتصاد البنوك،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2008.

9- طارق عبد العال حماد،التحليل الفني و الأساسي للأوراق المالية،الإسكندرية،دار الجامعية،2000.

10- طاهر لطرش تقنيات البنوك ،ط2،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2003.

11- فلاح حسن الحسيني،مؤيد عبد الرحمان الدوري،إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر،ط2،الاردن،دار وائل للنشر و التوزيع،2009.

12- محمد علي الليثي،محمد فوزي ابو سعود،مقدمة في الاقتصاد الجزئي،الإسكندرية،الدار الجامعية،2000.

13- محمد دويدار،أسامة الفولى،مبادئ الاقتصاد النقدي،الإسكندرية،دار الجامعية الجديدة،2003.

14- محمود حميدات،مدخل تحليل النقدي،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1966.

15- محفوظ لعشب،الوجيز في القانون المصرفي الجزائري،ط3،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2008.

16- مصطفى رشيدي شيحة،الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي و البورصات،مصر،دار الجامعية الجديدة،1999.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

الرسائل الجامعية:

1- أمينة ايدري،دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية،مذكرة تخرج شهادة الماستر،ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2011-2012.

2- باكور حنان،الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية،مذكرة تخرج شهادة الماستر،بويرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2013-2014.

3- بلجيلالي فتيحة،بلعباس نور الدين،دور النظام المالي الجزائري في التنمية الاقتصادية،مذكرة تخرج شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2008-2009.

4- بطاهر علي،إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية،أطروحة دكتوراه،الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2005-2006. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2007-2009.

5- جازية حسني،خوصصة البنوك في الجزائر واقع و أفاق،مذكرة تخرج شهادة ماجستير،شلف،

6- حدو علي،انعكاسات اتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية،مذكرة تخرج شهادة الماستر،جزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2011-2012.

7- رحمة قدري،ياسين ليتيم،تحليل تنافسية البنوك التجارية،في الجزائر،مذكرة تخرج شهادة ليسانس،ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2012-2013.

8- صحراوي انتصار،مساهمة البنوك الخاصة في تمويل اقتصاد الجزائري،مذكرة تخرج شهادة الماستر،الوادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2014-2015.

9- صفاء حمادي،تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر،مذكرة تخرج شهادة الماستر،الوادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2014-205.

10- صوفان العيد،دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة،مذكرة تخرج شهادة الماجستير،قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2010-2011.

11- قادة عبد القادر،متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية،مذكرة تخرج شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2008-2009.

12- قطوس حميد،تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق،رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2001.

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

الأوراق البحثية:

1- سليمان ناصر،ادم حديدي،تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد 02،الجزائر ،جوان 2015،ص24.

2- عبد الرزاق مولاي لخضر،العوامل المحددة،لنمو القطاع الخاص بالدول النامية،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،العدد9،ورقلة،2010،ص83.

3- محمد خضر ياسين،دور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية للعراق،مركز التدريب و البحوث الاقتصادية،ص3.

4- بحوصي مجدوب،استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 و الأمر 11/03 ،مداخلة،المركز جامعي بشار،ص9.

5- بودخدخ كريم،بودخدخ مسعود،رؤية النظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي،ملتقى وطني الأول،كلية العلوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير ،جامعة جيجل،2011.

6- تركي لحسن،مخلوفي عبد السلام،معوقات تطوير النظام البنكي الجزائري،مداخلة،المركز الجامعي،بشار،ص ص8-9.

7- رحماني موسى،مسمش نجاة،ملتقى الوطني الأول،كلية علوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة.

التقارير:

التقارير السنوية لبنك الجزائر **www.bank-ofalgéria.dz**

القوانين و المراسيم:

الأمر رقم 66-178 صادر في 13 جوان المتعلق بإنشاء البنك الوطني الجزائري.

مواقع الانترنت:

1- WWW.FRANSABANKALGERIE.DZ

2-WWW.CREDIT AGRICOLE-CORPORATE&INVESTISSEMENTBANKALG2RIE.DZ

3-WWW.HSBCALGERIE.DZ

4-https://www.facebook.com/permalink.php?id...story_fbid

5- www.mafhoum.com/syr/articles_07/shallah.htm

6-https://bencheneb.files.wordpress.com/2010/05/chapitre-01.pdf

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

7- www.bank-of algéria.dz

8-WWW.societegenerale.d

9- http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2015.pdf

10-http://www.memoireonline.com

11-www.bna.dz

12-www.elhayatonline.net/article50658.htm

Generated by Foxit PDF Creator © Foxit Software
http://www.foxitsoftware.com For evaluation only.

ملخص:

رغم الإصلاحات التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري وخاصة بعد إصدار قانون النقد و القرض 10/90،الذي يعتبر قفزة نوعية شهدها القطاع بالسماح للبنوك الخاصة الوطنية و الأجنبية للاستثمار في السوق النقدية،لكن لا يزال يشهد عراقيل و تحديات تقف أمام مستقبل البنوك الخاصة و منها استحواذ العمومية على حوالي 90% من السوق المصرفية و نفس المنافسة البنكية.

لكن رغم هدا تعرف البنوك الخاصة الأجنبية انتشار لفروعها و تحسين لأدائها،يجب على النظام المصرفي الجزائري إصلاحات عميقة لمواكبة التطورات الاقتصادية و تشجيع البنوك الخاصة للدخول إلى السوق المصرفية لما لها من دور كبير و فعال في التنمية الاقتصادية،وابتكار منتجات و خدمات مصرفية جديدة،وكذلك السماح للبنوك الأجنبية لدخول السوق المصرفية الجزائرية لحداثة التكنولوجيا و التقنيات التي تستعملها .

الكلمات المفتاحية:الجهاز المصرفي،البنوك الخاصة،المنافسة البنكية.

Résumer :

Les réformes constatées au niveau du secteur financer algérien et plus spécialement après l'application de la loi de trésorerie et de prêt 90/10 , sont considérées comme une évolution au sein du secteur qui permet aux banque privées nationales et étrangères d'investir dans le marché monétaire .

Malheureusement , on enregistre de différents obstacles et de multiples défis a relever concernant les banque privées car les banque étatique monopolisent le marché financier environ 90% malgré ces entraves, les banque étrangères se multiplient grâce a ses services développés.

Il est impératif que l'organisme financier algérien a des réformes démesurées et objectives en parallèle avec les progrès économique , aussi faut-il encourager les banque privées a s'intégrer dans le marché financier pour qu'elles honorent son contrat dans le développement économique .

Encore faut-il mettre en exergue a la créativité des produits ,ouvrer a la mise a jour de nouveaux services financier et permettre aux banques étrangères a rejoindre le marché financier algérien qui souffre de l'anonymat parce que ces banque étranger pratique une technologie d'actualité et des technique performantes.

Mots clé : système financier, banque privées, concurrence bancaire.